جامعة دمشق

كلية الشريعة

قسم العقائد والأديان

الدكتور أحمد الزبيبي

الاعتقاد الحق والإرهاب

دراسة تحليلية نقدية

جامعة دمشق
كلية الشريعة
قسم العقائد والأديان
الدكتور أحمد الزبيبي

ملخص البحث
الاعتقاد الحق والإرهاب
دراسة تحليلية نقدية

برزت في الأوساط الثقافية مقولة وجود علاقة بين دعوى امتلاك الحقيقة وبين الإرهاب، ولذلك عمد بعضهم إلى القول بنسبية الحقيقة ليكون أسلوباً أمثل للعيش المشترك.

أردت في هذا البحث دراسة هذه الفكرة لبيان أن الدين الحق لا يمكن أن يكون سبباً للإرهاب.

The right believe and terrorism

A critical study

Damascus university
Faculty of shariah
Department of Beliefs and religions
Dr. Ahmad al-zabibi

Abstract:

It is noticed in some circles the emergence of idea that there is correlation between terrorism and the claim of absolute truth. So, it is said that the best way of co-existence is to belief in the relativity of truth.

Here, I sought to discuss this idea to prove that the truths of the religion may not be the ground of terrorism.

الاعتقاد الحقُّ والإرهاب

دراسة تحليلية نقدية

مقدمة البحث:

بعد التوسع المتسارع لوسائل الإعلام والاتصال في العصر الحديث، وتضاؤل مشكلات السفر والهجرة وعقباتهما، وتزايد الاحتكاك مع الآخر ومواجهته؛ ازدادت مسألة الموقف من الآخر المخالف أهميةً عمّا كانت عليه من قبل؛ إذ أصبح مشهد التعدّد العنصري والدّيني والثقافي في العالم اليوم أكثر حضوراً، لاسيما في مدنٍ كثيرةٍ من العالم الغربي التي اجتذبت إليها قاطنين جُدُداً من ذوي الأديان والثقافات الأخرى، وقد بات هؤلاء يشكّلون جزءاً لا يتجزأ من نسيج تلك المجتمعات، وهم ينشدون مع السكان الأصليين الأمن والاستقرار في حياتهم.

ومن الطبيعي أن تختلف المواقف من العيش المشترك مع المخالف– بغض النظر عن طبيعة هذا الاختلاف – من حيث التأثير والتأثر أو الانفتاح والانغلاق، والقبول والرفض أو التسامح والعداء. هذه المواقف المتنوعة يسهم في تشكيلها عادةً مؤثراتٌ كثيرةٌ من أهمّها الدِّينُ والقيمُ الثقافية التي يتمثّلها الأفراد في هذه المجتمعات، وكذا الخبراتُ والمعارف التي اكتنزتها ذاكرتهم عن الآخرين الذين يشاطرونهم العيش في المجتمع نفسه.

فبعد وقوع التفجيرات الإرهابية في العاشر من أيلول 2001م في أمريكة وفي دولٍ أوروبيةٍ أخرى توتّرت العلاقة بين الغرب والمسلمين، وازدادت أمور حياتهم تعقيداً، وتوالت المضايقات عليهم، وبرزت في الأوساط الثقافية هذه المقولة؛ وهي أنّ ثمَّة علاقةً ما بين ادعاء الحقيقة واحتيازها– لاسيما الحقيقة الدّينية – وبين الإرهاب، لذلك عمد بعض المثقفين إلى القول بنسبية الحقائق أو تشظيتها، وعدُّوا ذلك أسلوباً أمثلَ للعيش المشترك الآمن. وربما صرّح بعضهم بأنّ اعتقاد المسلمين بأنّ دينَهم هو الدينُ الصحيحُ الذي أنزلَه الله تعالى خاتماً للهدي السماوي ورَبَطَ الفوز والنجاح به في الدنيا والآخرة، هو السببُ الرئيسُ في بعث الإرهاب وإثارته. مع أنّ كلّ متديِّنٍ– أيّاً كان دينه– يعتقدُ أنّه محقٌّ في اعتقاده، وبرغم ما عُرِفَ عن المسلمين عبر تاريخهم الطويل من التسامح مع الآخر، ومن تخصيص أهل الكتاب اليهود والنصارى بعلاقةٍ مميّزةٍ عن غيرهم. لذا أردت في هذا البحث أن أبيِّن خطأَ هذه المقولة، وبأنّ الدِّين الإلهيَّ الحقَّ لا يمكن أن يكون سبباً للظلم والعدوان، وأبيِّن فسادَ هذا الرّبط بين اعتقادِ حقِّيَّةِ هذا الدِّين والإرهاب، وبأنّ للإرهاب أسباباً أخرى.

اعتمدت في إعداد البحث على المنهج التحليلي والنقدي. وقد كانت خطته على النحو الآتي:

المقدمة:

المبحث الأول: نقض التشكيك في صحة المعارف لدى القدماء والمحدثين.

المبحث الثاني: الحقيقة الدّينية ومتعلَّقاتها.

المبحث الثالث: مناقشة الدكتور إبراهيم المصري.

المبحث الرابع: مناقشة الأستاذ روجر بوسي.

المبحث الأول
نقض التشكيك في صحّة المعارف لدى القدماء والمحدثين

لن نتحدّث عن الاتجاهات والمذاهب في نظرية المعرفة؛ لأنّ الحديث هنا مقصورٌ فقط على من شكَّكَ في إمكان العلم والمعرفة وقال: إننا لا ندري أهناك حقيقةٌ أم لا ؟ ومن ثمَّ انتقدَ الأدلةَ العقلية النظرية ولم يعوّل عليها بوصفها طريقاً للمعارف الاعتقادية، وهم فريقان:

1 – **السُّمَنِيَّة:**

وهي طائفة هندية زعمت أنّه لا يُعْلَمُ شيءٌ إلا من طريق الحواس الخمس. وتهدف إلى إبطال العلوم النظرية، وتزعم بأنّ المذاهب كلَّها باطلة[1].

ويَرُدُّ عليهم البغدادي بقوله: ((يلزمُهم على هذا إبطال مذهبهم؛ لأنّ القول بإبطال المذهب مذهبٌ – ثم يضيف– وقلنا لهم: بماذا عرفتم صحّة مذهبكم ؟ فإنْ قالوا: بالنظر والاستدلال؛ لزمهم إثباتُ النظر والاستدلال طريقاً إلى العلم بصحّة شيءٍ ما. وهذا خلاف قولهم. وإنْ قالوا: بالحسِّ؛ قيل لهم: إنّ العلم بالحسّ يشترك في معرفته أهل الحواس السليمة فما بالُنا لا نعرفُ صحّةَ قولكم بحواسنا ؟!

فإن قالوا: إنكم قد عرفتم صحّة قولنا بالحسّ.. لم ينفصلوا ممّن عكس عليهم هذه الدّعوى... وإذا تعارض القولان بطلا، وصحّ أنّ الطريق إلى العلم بصحّة الأديان إنما هو النظر والاستدلال))[2].

ومن قَبْلُ قال الإمام الماتريدي: ((ليس لمن يُنكِرُ النظر على دَفعه دليلٌ سوى النظر، فدلّ ذلك على لزوم النظر بما به دفَعَه)) [3].

2– **السوفسطائية:** وهم ثلاث فئات[4]:

أ– **العندية** : وهم الذين ينكرون ثبوت الحقائق، ويزعمون أنها تابعةٌ للاعتقادات حتى إن اعتقدْنَا الشيء جوهراً فجوهرٌ، أو عرضاً فعرضٌ، أو قديماً فقديمٌ، أو حادثاً فحادثٌ، فكلُّ شيءٍ إنما هو بالنسبة إلى مَنْ عنده عِلْمُ ذلكَ الشيء، أي بحسب نظرهِ فيه: إن حقاً فحقٌّ، وإن باطلاً فباطلٌ. وهو مذهب بروتا جورا س (480 – 410 ق.م) صاحب العبارة المشهورة: ((الإنسان مقياس كلِّ شيء)) ومعناها أنّ الأشياء هي بالنسبة إليَّ على ما تبدو لي، وهي بالنسبة لغيري على ما تبدو له، وأنا إنسان وغيري إنسان[5].

ب– **العنادية:** وهم الذين ينكرون حقائق الأشياء، ويزعمون أنها أوهامٌ وخيالاتٌ باطلةٌ، وأنّ إدراكَ حقيقةِ أيِّ شيء– على فرض وجودها– فوق مقدور البشر، وكلُّ ما ندركه من الأشياء إنما هو ظواهرها المتغيّرة في كلّ آن. وهذا هو رأي جورجياس (480 – 375 ق.م) الذي وضع كتاباً سمّاه (في اللاوجود) وحاول أن يقيم فيه الدّليل على القضايا

---

[1] أصول الدين لعبد القاهر البغدادي ص 10 – 11 .

[2] المرجع السابق ص 11.

[3] كتاب التوحيد للماتريدي ص 10

[4] انظر: شرح العقائد النسفية للتفتازاني ص 23 ، وتمهيد للفلسفة للدكتور محمود حمدي زقزوق ص 125– 126 ، ونشأة الفكر الفلسفي في الإسلام للدكتور علي سامي النشار: 1 / 162 – 163 .

[5] انظر: تاريخ الفلسفة اليونانية ليوسف كرم ص 59 – 60 .

السوفسطائية الثلاث، وهي: **الأولى:** لا يوجد شيء. **الثانية:** إذا كان هناك شيء فالإنسان قاصرٌ عن إدراكه. **الثالثة:** إذا فرضنا أنّ إنساناً أدركَهُ فلن يستطيع أن يبلّغه لغيره من الناس[1].

ج- **اللاأدرية:** وهم الذين ينكرون العلم بثبوت شيء ولا ثبوته، ويزعمون أنهم شاكّون في أنهم شاكّون. وهم أصحاب بيرون (365 – 275 ق.م) الذي ذهب إلى الشك المحض وأمسك عن الجزم بأيِّ شيءٍ أَحَقٌّ هو أم باطل[2].

وممّا سبق نجد أنّ السوفسطائية تشكِّكُ في الحسيات والعقليات جميعاً، ويجعلون الوهميات فقط مقياسَ المعرفة الإنسانية. وتبطل الحقيقة المطلقةُ عندهم لتحلَّ محلَّها الحقائق والمعارف المتعدّدة بتعدّد حالات الشخص الواحد، كما يبطل الخطأ أيضاً.

يردُّ التفتازانيُّ عليهم بقوله: ((إنّا نجزم بالضرورة بثبوت بعض الأشياء بالعِيان، وبعضها بالبيان- أي الدّليل العقلي- ثم يضيف قائلاً: إنّه إنْ لم يتحقّق نفيُ الأشياء فقد ثبتَ، وإنْ تحقّق- والنفي حقيقةٌ من الحقائق لكونه نوعاً من الحكم- فقد ثبت شيءٌ من الحقائق، فلم يصحّ نَفْيُها على الإطلاق- ثم يقول-: ولا يخفى أنه- أي هذا الإلزام- إنما يتمُّ على العنادية)) [3].

وأما اللاأدرية- وهي أمثل الفريقين حالاً- فقد اشتبه الأمر لديهم والتبس الحال عليهم فتوقّفوا.

ويقول الدكتور زقزوق: ((ولمذهب الشك تاريخ طويل منذ العصر اليوناني حتى الآن. وقد بذلت محاولات عديدة لنقض هذا المذهب. وقد صوّر بوخينسكي محاولة القدماء لنقض مذهب الشك على النحو التالي: عندما يزعم الشاك أنّ المرء لا يستطيع أن يعرف شيئاً فيمكن مجابهته بسؤال يقول: هل أنت على يقينٍ من صحّة هذه القضية التي تدّعيها؟ فإذا كانت إجابته بالإيجاب فإنّ هذا يعني أنّ هناك شيئاً يقينياً، وأنّ معرفة هذا الشيء أمرٌ ممكنٌ، وعلى ذلك يكون ادّعاء الشاك باستحالة المعرفة ادّعاءً باطلاً.

وقد فطن لذلك أحدُ شكّاك اليونان وهو (إقراطيلوس) [4] فامتنع عن الكلام، وكان يكتفي بتحريك إصبعه ولكن أرسطو (384 – 322 ق .م) لاحظ أن إقراطيلوس لم يكن له الحق أيضاً في تحريك إصبعه؛ لأنّ هذه الحركة تعني التعبير عن رأيٍ، والشاكُّ لا يجوز أن تكون له آراء)) [5].

وكان أرسطو يقول: ((إذا كانت روح الحُسْبَانيِّ لا تَقِرُّ على شيٍ، ويؤمن بما قاله ولا يؤمن به أيضاً، فكيف يمتاز مثلُ هذا الإنسان على النبات؟)) ويُعلِّقُ عليه الشيخ مصطفى صبري بقوله: ((هو أبلغ من قول (اسبينوزا) (1632 – 1677م) [6] بعد أرسطو بعشرين قرناً: واجب الحسبانيِّ السكوت)) [1].

---

[1] انظر: المرجع السابق ص 61 .

[2] انظر: تاريخ الفلسفة اليونانية ليوسف كرم ص 259 – 260.

[3] شرح العقائد النسفية للتفتازاني ص 23 – 24.

[4] إقراطيلوس: من أثينا طورّ صورة متطرفة من فلسفة هرقليطس، وأثّر- فيما يرى أرسطو- في أفلاطون الفتى. ولعله كان في أواسط عمره حوالي (410 ق.م). انظر: الموسوعة الفلسفية المختصرة ص 69.

[5] تمهيد للفلسفة للدكتور محمود حمدي زقزوق ص 125 .

[6] اسبينوزا: هو فيلسوف اليهود في التاريخ الحديث. ومن أهم ما خلّف لنا: (الرسالة الدّينية السياسية) و (الأخلاق). انظر: دروس في تاريخ الفلسفة للدكتور إبراهيم مدكور والأستاذ يوسف كرم ص 166 – 168 .

((وبفضل الأقطاب الثلاثة الذين أحرزوا قصب الشهرة والمكانة الممتازة في فلسفة اليونان: سقراط (469 – 399 ق.م) وأفلاطون (427 – 347 ق.م) وأرسطو، لاسيما سقراط الذي هزم الحسبانيين بمبدأ التناقض توجيهاً لسلاحهم هذا على أنفسهم)) [٢].

ومنذ عصر الشكّاك اليونانيين من القرن الرابع إلى القرن الثاني قبل الميلاد ومذهب الشك يعود إلى الظهور في تاريخ الفكر آناً بعد آن[٣]. ومن أكبر شكّاك عصر النهضة مونتني (1533 – 1592 م) [٤].

ومن الواضح أنّ الشك الذي سبق الحديث عنه، والذي ينكر إمكان المعرفة يختلف اختلافاً تاماً عن نوعٍ آخرَ من الشك يسمّى الشك الإداريَّ المنهجيَّ أو الفلسفيَّ؛ إذ أنّ هذا الشك المنهجيَّ أو الفلسفيَّ لا يرفض الحقيقة، ولا ينكر قدرة الإنسان على المعرفة؛ وإنما هو كما يقول ديكارت (1596 – 1650م): ((وسيلةٌ للحصول على معرفة الحقيقة معرفةً أكثرَ وضوحاً)) [٥]. أو مجردُ طريقٍ للوصول إلى الحقائق كما يقول الغزالي (ت 505 هـ): ((الشكوك هي الموصلة إلى الحقائق، فمن لم يشكّ لم ينظر، ومن لم ينظر لم يبصر، ومن لم يبصر بقي في العمى والضلال)) [٦]. فهذا الشك ضروريٌّ وله أهميته عند كلّ باحث عن الحقيقة.

وفي مقابل مذهب الشك نجد مذهب التيقن أو المذهب الاعتقادي أو القطعي الذي يذهب إلى القول بقدرة الإنسان بلا حدود للوصول إلى معارف يقينية. وأصحاب هذا المذهب بصفةٍ عامةٍ هم أصحاب المذهب العقلي والمذهب التجريبي. وقد كان كلٌّ منهما يعتقد اعتقاداً جازماً في مصدر المعرفة الذي يأخذ به، وبقدرة الإنسان على أن يكتسب من هذا المصدر معرفةً يقينيةً لا نهاية لها[٧].

((لقد كان للمذهب العقلي برئاسة ديكارت وتلاميذه سبينوزا وليبنتز (1646 – 1716 م) ومالبرانش (1638 – 1715 م) وجودٌ واضح في الفلسفة الحديثة في الغرب، واستمر المذهب قائماً إلى أن زاحمه المذهب التجريبيُّ الحسيُّ الماديُّ الآليُّ وكاد أن يطمس معالمه بعد أن سادت المادية التجريبية وسيطرت الفلسفة الأمريكية والأوروبية في المرحلة الأخيرة من العصر الحديث، وطبعت الحضارات الغربية بطابعها هذا... ويعدُّ جون لوك المتوفى سنة (1704 م) رئيس فلاسفة المذهب التجريبي)) [٨].

---

[١] موقف العقل والعلم والدين لمصطفى صبري: (2 / 238).

[٢] المرجع السابق المكان نفسه.

[٣] الموسوعة الفلسفية المختصرة ص 414.

[٤] دروس في تاريخ الفلسفة للدكتور إبراهيم بيومي مدكور والأستاذ يوسف كرم ص 125.

[٥] انظر: تمهيد للفلسفة للدكتور محمود حمدي زقزوق ص 127. وانظر أيضاً: دروس في تاريخ الفلسفة للدكتور مدكور والأستاذ كرم ص 154.

[٦] تمهيد للفلسفة للدكتور زقزوق نقلاً عن ميزان العمل للغزالي ص 409.

[٧] انظر: تمهيد للفلسفة للدكتور محمود حمدي زقزوق ص 130 – 133، ومدخل نقدي لدراسة الفلسفة للدكتور محمد عبد الله الشرقاوي ص 256 .

[٨] مدخل نقدي لدراسة الفلسفة للدكتور الشرقاوي ص 260.

وأقول أخيراً لولا الوثوق بالحسِّ والعقل معاً – بشروط معينة– لما صحّ شيءٌ من العلوم والمعارف، ولما أمكن أن ترتقي علوم الإنسان ومعارفه، ولا اليقين بها.

ثم إنّ العلوم النظرية نوعان: عقليٌّ، وشرعيٌّ. وكلُّ واحدٍ منهما مُكْتَسَبٌ للعالِمِ به، وواقعٌ له باستدلالٍ منه عليه [1]. والبحث وإن تناول الحقيقة مطلقاً إلا أنّ المرادَ في النهاية الحقيقة الدينية.

المبحث الثاني

الحقيقة الدّينيّة ومتعلَّقاتها

1 –اختلاف أسلوب البحث عن الحقيقة بين المتكلّمين والفلاسفة:

يتلخّص المنهج العلمي للبحث عن الحقيقة عند علماء المسلمين في قاعدةٍ جليلةٍ وهي قولهم: ((إن كنت ناقلاً فالصحّة، أو مدّعياً فالدّليل)) ذلك أنّ موضوع البحث لا يخلو دائماً من أن يكون خبراً منقولاً، أو دعوى مزعومة. فأما ما قد يكون منه خبراً فإنّ البحث فيه ينبغي أن يكون محصوراً في تحقيق النسبة بينه وبين مصدره. وأما ما يكون منه ادّعاءً، فإنّ البحث فيه ينبغي أن يتّجه إلى الأدلة العلمية المنسجمة معه والتي من شأنها أن تكشف عن مدى صدق هذا الادّعاء. ولكلّ نوعٍ من الدّعاوى نوع من الأدلة العلمية يناسبها[2].

وقد ادّعى محمد ﷺ أنه رسول الله، ويتلقّى الوحي منه تعالى. ومن جملة ما أوحاه الله تعالى إليه الحقائق الاعتقادية الإسلامية. وقد قام الدّليل القاطع على أنه ﷺ صادقٌ في دعواه بدلالة المعجزة القرآنية التي أيّده الله تعالى بها. وبدلالة الأدلة العقلية الأخرى القاطعة في أنّ ما ادّعاه من الوحي (القرآن) لا يمكن أن يكون كلاماً لمخلوق. قال تعالى: ﴿ **قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا** ﴾ [الإسراء / 88]. وقال تعالى: ﴿ **وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى۞ إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى** ﴾ [النجم /3 –4]. وقال تعالى: ﴿ **وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ۞ {لأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ۞ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينِ۞ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ** ﴾ [الحاقة /44 –47].

وبهذا تحقّق أحد الشرطين السابقين وهو الثقة بالمصدر المنقول منه. وأما الشرط الثاني وهو الثقة بأنّ المنقول عن هذا المصدر قد نُقِلَ بأعلى درجات الصّحة والتوثيق؛ أي بالتواتر، ممّا يدفع عنه أيَّ شائبة شكٍّ أو توهُمٍ في صحّته. وبناءً على ذلك فالحقائق الاعتقادية الإسلامية منقولة بطريقة يقطع بصحتها عن الرسول ﷺ، سواءٌ أكانت متضمَّنةً في القرآن الكريم المنقول بالتواتر أم بالسنة النبوية المتواترة.

ولقد خاض علماء الكلام في بحث تلك الحقائق عن طريق العقل والفكر المجرد، دون أن يضعوا الخبر الصادق واسطةً بينها وبينهم. ولكن لم يكن ذلك من أجل أنه السبيل الوحيد، وإنما من أجل أن يشقّوا إلى اليقين بها طريقاً آخر من البحث إلى جانب طريق الخبر الصادق[3]. وعُرِف العلم المتعلّق بذلك باسم ((علم الكلام)) [4] وله تعريفاتٌ عدَّةٌ نختار منها منها تعريف العلامة ابن خلدون له بقوله: ((علمٌ يتضمّن الحجاجَ عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والردَّ على المنحرفين

---

[1] انظر: أصول الدين للبغدادي ص 9 .

[2] انظر كبرى اليقينيات الكونية للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي ص 31 –32.

[3] انظر المرجع السابق ص 35 – 36.

[4] ثمّة تسميات أخرى له لكن ما ذكرناه من أشهرها.

في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنة)) [1]. وواضح من التعريف السابق أنّ الغرض من هذا العلم دفاعيٌّ، وأنّه في نهاية الأمر لا يهدف إلى الكشف عن جديدٍ بقدر ما يهدف إلى الدفاع عن عقيدةٍ قائمةٍ بالفعل يرى أنّ من واجبه الدّفاع عنها[2]. وبهذا يختلف أسلوب البحث عن الحقيقة لدى المتكلّمين عنه لدى الفلاسفة [3]؛ يقول الأستاذ أحمد أمين: ((إنّ المتكلّمين اعتقدوا قواعد الإيمان وأقروا بصحّتها و آمنوا بها ثم اتخذوا أدلّتهم العقلية للبرهنة عليها... أما الفلاسفة فهم يبحثون المسائل بحثاً مجرّداً ويفرضون أنّ عقولهم خاليةٌ من مؤثراتٍ، ومن اعتقاداتٍ ثم يبدؤون النظر منتظرين ما يؤدي إليه البرهان)) [4]. ومن هنا تضاربت آراؤهم وأقوالهم، ولم يتّفقوا فيما بينهم على رأيٍ في المسائل التي خاضوا فيها.

2 -الأدلة المعتمدة في المعارف الاعتقادية الدّينية:

يقرّر أكثر المتكلمين أنّ الدّليل العقليَّ مقبول في المسائل الاعتقادية إلى جانب الدّليل السمعيِّ، وأنّ المعارف الكلامية تستمد من العقل ومن النقل جميعاً. وربما بالغ بعضهم في الاعتماد على الدليل العقلي على حساب الدّليل النقلي كما هو شأن المعتزلة[5]. وليس من مقصد البحث تفصيل ذلك، بل المقصد أنْ نشير إلى أنّ أصول الدِّين العقدية ثابتةٌ إما بالأدلة العقلية أو النقلية أو بهما معاً. وممّن نصّ على ذلك البكيُّ عند حديثه عن أهل النظر العقليّ والصناعة الفكرية من أهل السنة وهم الأشعرية والماتريدية قال: ((وهم متّفقون في المبادئ العقلية في كلِّ مطلبٍ يتوقّف السمع عليه [6]، وفي المبادئ السمعية فيما يدرك العقل جوازه فقط[7]، والعقلية والسمعية في غيرهما)) [8].

وقد يُعْتَمَدُ على العقل في اتخاذ المعجزة دليلاً على صحّة الرسالة -كما سبق ذكره- لا سيما المعجزة القرآنية، وإذا ما ثبتت الرسالة تحقّق الوحي الإلهيُّ الصادق، ووجب تصديق النبيِّ فيما يخبر به عن ربّه وعلى رأس ذلك المعتقدات الدّينية. وعلى كلّ حالٍ أمرنا الإسلام أن لا نقيم معتقداتنا إلا على دليلٍ علميٍّ عقلياً كان أو نقلياً. قال تعالى: ﴿ **وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولا** ﴾ [الإسراء / 36].وقال تعالى: ﴿ **فَاعْلَمْ أَنَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ** ﴾ [محمد / 19] كي نكون من أهل المراتب العالية الحائزين على العلم، لا مجرد أتباعٍ مقلِّدين.

وقد ذكر القرآن الكريم معظم أركان العقيدة الإسلامية أو أركان الإيمان بقوله تعالى :﴿ **لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالْمَلآئِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ** ﴾[البقرة: 177]، وبقوله: ﴿ **آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن**

---

[1] المقدمة لابن خلدون ص 507 .

[2] انظر: المدخل إلى دراسة علم الكلام للدكتور حسن محمود الشافعي ص 178.

[3] المرجع السابق ص 126.

[4] ضحى الإسلام (3 / 18).

[5] انظر: المدخل إلى دراسة علم الكلام للدكتور الشافعي ص 127.

[6] كمطلب وجود الله تعالى، وإثبات العلم والقدرة والإرادة له تعالى. وبالجملة كل ما توقّف ثبوت الشرع عليه لا يعلم إلا بالعقل. وأساس هذه الفكرة هو أنه لا يمكن الاستدلال بالسمع على هذه المطالب، وأن إثباتها به يؤدي إلى الدور، وذلك لأن ثبوت الشرع يتوقف على إثباتها. انظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص 180. وانظر مناقشة هذه الفكرة بشكل موسع في المدخل إلى دراسة علم الكلام ص 154 – 157.

[7] من هذا القبيل تفاصيل أحوال الآخرة والمعاد الغيبية التي لا يقبل فيها إلا الدليل السمعي، ولا دور للعقل فيها إلا الحكم بجوازها، ومتى أخبر الصادق عن وقوع ما ثبت في العقل إمكان وقوعه وجب القطع به. انظر التفسير الكبير للفخر الرازي (1 / 164).

[8] تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب لأبي عبد الله البكي الكومي 1 / 163 – 164.

رُسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴾ [البقرة: 285]. كما ذكر حديث الرسول ﷺ أركان الإيمان الستة في حديث جبريل المشهور، وقد جاء فيه قوله: { أخبرني عن الإيمان؟ قال: أنْ تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره }[1].

3 – ذِكْرُ جملةٍ من الحقائق الاعتقادية ذات الصلة بالبحث:

يتفرّع عن أركان الإيمان الآنفة الذكر جملة من الحقائق الاعتقادية التي تعبّدنا الله تعالى بها منها:

1 – الإيمان بأن الإسلام الذي أنزله الله تعالى على النبي محمدٍ ﷺ هو الدّين الحقُّ الكامل. قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح / 28] وقال تعالى: ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِينًا﴾ [المائدة:3] وقال تعالى: ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ ﴾ [آل عمران: 19] فعقيدة الإسلام هي عقيدة الحق التي أتى بها جميع الأنبياء والرسل السابقين، لم تختلف ولم تتغيّر. قال تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلاَ تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ [الشورى / 13]، وقال تعالى على لسان إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام: ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ ﴾ [البقرة / 128] وقال تعالى عن حواريي عيسى عليه السلام: ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُواْ بِي وَبِرَسُولِي قَالُوَاْ آمَنَّا وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُون ﴾ [المائدة: 111]. والشرائع وحدها هي التي تتغيّر وتتبدّل بما يناسب أحوال الناس وتطوّرها. قال تعالى: ﴿ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة / 48]. وقد جعل الإسلام الإيمان بجميع الأنبياء والرسل ركناً من أركان الإيمان قال تعالى: ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللّهِ وَمَلآئِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لاَ نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِير ﴾ [البقرة / 285].

2 – الإيمان بأنّ الله تعالى أمر رسوله محمداً ﷺ بأن يوجّه دعوته للناس جميعاً، لا لقومه فقط. وهذا خلافاً للأنبياء السابقين الذين كانت دعوتهم لأقوامهم فحسب. قال تعالى مخاطباً إيّاه ﷺ: ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ﴾ [الأعراف / 158] وقال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ [سبأ / 28] وقال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِين﴾ [الأنبياء / 107].

3 – الإيمان بأنّ رسالة نبينا ﷺ خاتمةُ الشرائع السماوية وناسخةً لها. قال تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ [الأحزاب / 40] وقال تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِين﴾ [آل عمران / 85]، ولهذا تكفّل الله تعالى بحفظه وحفظ كتابه وصيانته من كلّ تغييرٍ أو تحريفٍ أو تبديلٍ بقوله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُون﴾ [الحجر / 9]. وهي ميزة لم يحظ بها أيُّ كتابٍ سماويٍّ قبله.

وإذا كانت تلك المعتقدات لم تتسبب في بعث العنف والإرهاب طيلة خمسة عشر قرناً خَلَتْ بشهادة التاريخ، فهل من المعقول أن تكون هي السبب الباعث لذلك في هذا العصر؟! وهذا ما سنناقشه في هذا البحث.

4 – حكم المصيب في الاعتقاد من غير دليل:

المصيبُ في الاعتقاد إما أن يكون مستنداً إلى الدَّليلِ، أو إلى محضِ التقليد. أما الأوّلُ فمسْلِمٌ مثابٌ بالاتفاق. وأما الثاني فقد اختلف فيه المتكلّمون: ((فمنهم من قال : لا يكفي في الدِّين اعتقادُ الحقِّ من غير دليلٍ؛ إذ المطلوب إنما هو الاعتقاد القاطع، ولا قطعَ مع التقليد.

---

[1] من حديث عمر بن الخطاب ﷺ. أخرجه مسلم بهذا اللفظ في كتاب الإيمان، باب: بيان الإيمان والإسلام والإحسان (رقم 8). وأخرجه من حديث أبي هريرة ﷺ البخاري بنحوه في كتاب الإيمان، باب: سؤال جبريلَ النبيَّ ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة (رقم 50).

ومنهم من خالف في ذلك ، واكتفى بمجرّد الاعتقاد، وإنْ كان من غير دليلٍ. **وهو الأظهر**. فإنّا نعلم بالضرورة أنّ أكثر من دخل الإسلام على عهد رسول الله ﷺ لم يكونوا عارفين بالمسائل الأصولية عن نظرٍ ودليلٍ؛ إذ لم يكونوا من أهل النظر والاستدلال، ومع ذلك كان النبي ﷺ يحكم بإسلامهم. ولو توقّف الإسلام على اعتقاد هذه المسائل بالنظر والدليل لما حكمَ بإسلامهم دون تحقّقهِ، وللزم من ذلك تكفيرُ أكثر الصحابة. وعلى هذا جرى الصحابة والتابعون وهلم جرا إلى عصرنا هذا في الحكم بإسلام العوام، وآحاد الطَّغَام الذين لا أصالةَ لهم في العلم، ولا أنيسة لهم بالنظر والاستدلال[١].

واستنكر الغزاليُّ قولَ طائفةٍ من المتكلمين الذين لا يقبلون إيمان المقلِّدِ بقوله: ((مِنْ أشدِّ الناس غلُّواً وإسرافاً طائفةٌ من المتكلّمين كفّروا عوام المسلمين، وزعموا أنّ مَنْ لا يعرف الكلام بمعرفتهم، ولم يعرف العقائد بأدلّتهم التي حرّروها فهو كافر. فهؤلاء ضيّقوا رحمة الله تعالى الواسعة على عباده... وجعلوا الجنة وقفاً على شرذمة يسيرة من المتكلمين))[٢].

وإن قيل: فما معنى ما حُكي عن الإمام الأشعري بأنّ المقلِّدَ لا يكون مؤمناً؟. **يقال:** قد أوضح البغداديُّ المرادَ من كلام الأشعريِّ بقوله: ((ليس المعتَقِدُ للحقِّ بالتقليد عنده مشركاً ولا كافراً، وإنْ لم يسمِّه على الإطلاق مؤمناً))[٣] أي أنه لا يكون مؤمناً على الكمال كما في ترك الأعمال[٤].

وواضح أنه لا يلزم ممّا ذكر هنا نفيُ صحةِ القول بعدم كفاية التقليد لبعض الأشاعرة، وهو على كلِّ حالٍ قولٌ مرجوح كما مرَّ. والخلاف مع أصحابه يرجع إلى اللفظ كما حقّقه التاج السبكي (ت 771هـ) قال: إن جزم المقلِّد بصحّة قول المقلَّد جزماً قوياً بحيث لو رجع المتبوع لم يرجع التابع، كفاه التقليد في الإيمان لكنه عاصٍ بترك النظر إنْ كان فيه أهليةٌ وإلا فلا. وإنْ لم يجزم المقلِّدُ بصدق قول المقلَّدِ جزماً قوياً قاطعاً، بأنْ كان جازماً لو رجع مقلَّدُهُ لرجع هو، لم ينفعه تقليده[٥].

فظهر مما سبق أنّه لا خلاف بين أهل السنة في أنّ الإيمان عن علمٍ يقينيٍّ عن موجبٍ أتمٌّ وأكمل[٦].

5 - **حكم المخطئ في الاعتقاد:**

1) **المعاندون:** من المسلَّم به عند المسلمين: أنّ الكفار المعاندين الذين أصرُّوا على عدم قبول الحقِّ بعد ظهوره لهم مخلدون في النار، لا ينقطع وعيدهم.

2) **غير المعاندين:** وهم قسمان:

الأول: مَنْ بالغ في الاجتهاد والنظر في معجزة النبيِّ لكن مع ذلك لم تلح له دلائل الحق، ولم يهتد إلى الإسلام.

الثاني: مَنْ عَلِمَ بالنبوةِ وتكاسلَ، فأهمل طلب الحق وقصّر.

والمذهب المعتمد فيهما أنّهما كالمعاند. وذهبَ الجاحظ [١] إلى أنّ الأول معذورٌ لأنّه أدّى ما وجب عليه من الاجتهاد؛ فأدّاه إلى ما اعتَقَدَه. وزاد عبيدُ الله بنُ الحسنِ العَنْبَريُّ [٢] فزعم أنّ كلَّ مجتهدٍ في العقليات مصيبٌ، كما في فروع الشريعة[٣]. ويلزم من مذهبه أن لا يكون أحدٌ من المخالفين في الدّين مخطئاً[٤] .

---

[١] أبكار الأفكار في أصول الدين للآمدي (5/ 110 – 111)، وانظر أيضاً: أبكار الأفكار (1 / 163 – 164)، وأصول الدين لعبد القاهر البغدادي ص 254 – 255، وإلجام العوام عن الكلام للغزالي ص 116 – 117.

[٢] فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة للغزالي ص 97.

[٣] أصول الدين للبغدادي ص 255.

[٤] انظر شرح المقاصد للتفتازاني (2 / 265).

[٥] انظر: عون المريد لشرح جوهرة التوحيد لعبد الكريم نتان ومحمد أديب الكيلاني (1 / 174).

[٦] انظر: تحرير المطالب لما تضمّنته عقيدة ابن الحاجب لأبي عبد الله البكي الكومي (1 / 266).

((والحقُّ أنّ ما ذكرَهُ الجاحظ غيرُ ممتنعٍ عقلاً، ولو وردَ به الشرع لما كان ممتنعاً أيضاً، غير أنّ الشرع قد ورد بالذَّم على الكفر، والعقاب عليه... ولم يَعْذِرْ أحداً من الكفارِ، ولم يفصل بين المجتهد العاجز وغيره في ذلك، مع علمنا بأنّ المعاند العارف للحقّ ممّا يقلُّ، وأن أكثر الكفار كانوا: إما مجتهدين عاجزين عن إدراك الحقّ، أو مقلِّدين لآبائهم غيرَ عارفين بوجوب النظر المؤدّي إلى معرفة الرسول ﷺ ، وهؤلاء هم الأكثرون.

ويدلُّ على وعيدهم وذمِّهم مع ظنهم أنّهم على الحق قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّار ﴾ [ص / 27] وقوله تعالى: ﴿ وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنْ الْخَاسِرِين ﴾ [فصلت / 23] وقوله تعالى: ﴿ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُون﴾ [المجادلة/18] إلى غير ذلك من الآيات)) [٥].

فإن قيل : إنّ عقابهم – ماداموا عاجزين عن إدراك الحق بعد النظر والمبالغة في الاجتهاد– تكليفٌ لهم بما لا يطاق؛ وقد قال الله تعالى: ﴿ لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا ﴾ [البقرة 286].

يقال: التكليفُ باعتقاد الحقّ حاصلٌ، ولا يُسَلَّمُ أنّ ذلك تكليفٌ لهم بما لا يطاق؛ فإنه ممكنٌ لهم؛ إذ الأدلة على الحقّ منصوبةٌ وظاهرةٌ، والعقلُ الذي به المعرفة حاضرٌ عتيدٌ لديهم [٦]. **وأقول**: لو سلّمنا أنّه تكليفٌ لهم بما لا يطاق، فإنّ عجزهم عن إدراك الحق في تلك الحالة دليلٌ على أنّ ثمّة قصوراً في تبليغهم، ولا تقوم عليهم الحجة في هذا البلاغ. وعندئذٍ يدخلون تحت قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولا ﴾ [الإسراء /15] وقوله تعالى: ﴿ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لأُنذِرَكُم بِهِ وَمَن بَلَغَ ﴾ [الأنعام /19].

ومن هنا قال بعض العلماء: ((الظاهر أنّ من بلغته الدعوة محرّفة مشوهةً بالمنفرات والمكذبات من أباطيل المضلِّلين يكون حكمُهُ حكمَ مَنْ لم تبلغه الدّعوة أصلاً، اللهم إلا أن تلوح له شمس الحقيقة من وراء سحب الكتمان والتلبيس، ثم لم يفتح لها عين بصيرته وأعرض عن النظر فيها مع قدرته على ذلك، فإنما إثمه على نفسه)) [٧].

((وأما قولُ العنبري: بأنّ كلَّ مجتهدٍ في العقليات مصيبٌ: إما أن يريدَ به الإصابةَ في الاجتهاد؛ أي أنه أَتَى بما أُمِرَ به منَ الاجتهاد؛ والذي هو منتهى مقدوره. وإما أنْ يريد به الإصابة في نفسِ المجتَهَدِ فيهِ، وأنّ ما اعتقَدَهُ على وفقِ اعتقادِهِ. وإما أن يريدَ به أنه معذورٌ غيرُ آثمٍ كما هو مذهب الجاحظ . أو معنى آخر.

فإن كان الأول: فهو حقٌّ غير أنّه لا يمتنع مع ذلك الذمُّ والعقاب؛ لعدم إصابةِ الحقِ في المعتقَد كما سبق.

---

[١] هو أبو عثمان، عمرو بن بحر البصري المعتزلي. من تصانيفه: الحيوان، والبخلاء، والبيان والتبيين. مات سنة 255هـ . انظر الأعلام للزركلي (5 / 74).

[٢] قاضي البصرة فقيه ثقة. لكن عابوا عليه قوله: كل مجتهد مصيب، قال ابن حجر في التهذيب: نقل محمد بن إسماعيل الأزدي في (ثقاته) أنه رجع عن المسالة التي ذكرت عنه لما تبين له الصواب. والله أعلم. توفي بالبصرة سنة 168هـ. انظر: الأعلام للزركلي (192/4) والتهذيب لابن حجر (7 / 7 – 8).

[٣] انظر: أبكار الأفكار في أصول الدين للآمدي (107/5) وشرح المواقف للجرجاني(307/8 – 309).

[٤] انظر: البحر المحيط للزركشي(236/6).

[٥] أبكار الأفكار في أصول الدين للآمدي (107/5 – 108).

[٦] انظر: المرجع السابق (108/5).

[٧] المختار من كنوز السنة النبوية للدكتور محمد عبد الله دراز ص 190.

وإن كان الثاني : فهو محال قطعاً؛ فإنّ ذلك ممّا يوجب كون العالَمِ في نفس الأمر قديماً حادثاً عند اختلاف المجتهدَين فيه؛ إذا أدّى اجتهاد أحدهما إلى قِدَمِه والآخر إلى حدوثه، وكذلك في كلِ مسألةٍ عقليةٍ من المسائل الأصولية. والأمر الحقيقيُّ الذاتيُّ لا يُتَصوَّرُ أن يكونَ الحقُّ فيهِ النفيُ والإثبات معاً، ويستحيلُ ورودُ الشرعِ به...

وإن كان الثالث : فهو باطل بما سبق.

وإن كان الرابع : فلا بدّ من تصويره وإقامة الدّلالة عليه)) [1].

واختصر الزركشي (ت 794هـ) في الردّ على الجاحظ والعنبري حينما قال: ((أنتما أولاً: محجوجان بالإجماع قبلكما وبعدكما. وثانياً: إذا أردتما بذلك مطابقة الاعتقاد للمعتقِد فقد خرجتما عن حيّز العقلاء، وانخرطتما في سلك الأنعام. وإن أردتما الخروج عن عهدة التكليف ونفي الحرج- كما نقل عن الجاحظ- فالبراهين العقلية من الكتاب والسنة والإجماع الخارجة عن حدِّ الحصر تردُّ هذه المقالة))[2].

6 – هل العفو عن الكفر جائز عقلاً أم لا؟

ذهب مشايخ الحنفية إلى أنّ العفو عن الكفر لا يجوز عقلاً. وذهب الشيخ الأشعري ومن تابعه إلى أنه يجوز.

((استدل مشايخ الحنفية بأنّ حِكْمَةَ الله تعالى توجب العقابَ على من اعتقد الكفرَ والتزمَهُ، وأنْ ليس في الحكمة عفوُ عن مثلِه. والذي يدلُّ على أنّ الحكمة توجبُ ما ذكرنا أنّ الكفر لنفسه قبيحٌ؛ لا يحتمِلُ الإطلاقَ ولا رفعَ الحرمةَ [3]، فعلى ذلك عقوبته لا يُحْتَمَلُ في الحكمة رفعُها، والعفو عنها...

واستدل مشايخ الأشاعرةِ بقوله تعالى: ﴿ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيم ﴾ [المائدة/118] حيث ردَّدَ بين تعذيب الكفار وبين غفرانه لهم. والدليل السمعيُّ لا يساعدُ [على] الترديد، فاقتضى ذلك حملَهُ على العفو عن الكفر عقلاً)) [4].

7 – حكم من لم تبلغه الدعوة:

ذهب الأشاعرة إلى أنّ أهل الفترة ومن لم تبلغه الدّعوة أصلاً يكون معذوراً ولا يكلَّفُ بشيء من معرفة الله تعالى وشكر نعمته[5]. واحتجوا لذلك بقوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولا ﴾ [الإسراء/15]. فقد نفى الله تعالى المؤاخذة والعذاب قبل بعثة الرسل الذين تتنزل عليهم الأحكام الشرعية. وبقوله تعالى أيضاً: ﴿ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾ [النساء/165]؛ إذ ((لو كان العقل حجةً على الناس في الواجبات والمحظورات لكان يقول (أي الله تعالى): إنّي خلقت فيهم العقل لئلا تكون لهم حجة)) [6].

والماتريدية وإنْ كانوا يتّفقون مع الأشاعرة في قاعدة: (لا يجب شيءٌ إلا بالشرع) أي بالدّليل النقلي؛ إلا أنّ أكثرهم خرج عنها في مسألة المعرفة فقط؛ وقال إنها تجب على الخلق بسبب عقولهم أي بالدّليل العقلي. كأبي المَعِينِ النسفي

---

[1] أبكار الأفكار في أصول الدين للآمدي (5 / 108 – 109).

[2] البحر المحيط للزركشي (237/6).

[3] أي: لا يحتمِلُ أن يطلق المرء على نفسه الكفر، ولا يحتمل ذلك رفع الحرمة أيضاً؛ لأنّ الكفر قبيحٌ لذاته.

[4] نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية في العقائد مع ذكر أدلة الفريقين لعبد الرحيم بن علي الشهير بشيخ زاده ص 31.

[5] انظر: الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص161 وفيصل التفرقة له أيضاً ص (105 – 106).

[6] الروضة البهية لأبي عذبة ص 35.

(ت508هـ) القائل: ((كلُّ عاقلٍ بالغٍ يجب عليه بعقله أن يستدلَّ بأنّ للعالَمِ صانعاً، كما استدلّ إبراهيم صلوات الله وسلامه عليه، وأصحاب الكهف رضي الله عنهم)) [1].

وينبني على قولهم هذا: أنّ مَنْ لم يبلغه الوحيُ – وهو عاقلٌ بالغٌ– ولم يستدلَّ على وجوده تعالى لا يكون معذوراً؛ خلافاً للأشاعرة في هذه المسألة –كما سبق ذكره– ولعلماء بخارى من الماتريدية أنفسهم[2].

واحتجوا بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيم ﴾ [نوح/1]. قالوا الآية دليلٌ على أنّ حجّة الإيمان تلزم الخَلْقَ من قبلِ أن يأتيهم النذير بالعذاب؛ لأنهم خُوِّفوا بالعذاب قبل أن يأتيهم النذير. وبأنّ المعرفة لو كانت من قِبَل الرسولِ لكانت المنَّة على الناس فيها من قِبَلِه لا من قِبَلِ الله تعالى وحده بتركيب العقول والتوفيق للاستدلال، ولم يثبت كلُّ ذلك من قَبْلِ الشرع[3].

وكأنهم في هذا الموقف يؤكّدون أهمية العقل في الكيان الإنساني ومكانته، وأنه – مع الفطرة– لا بدّ أن يقود كلّ فرد إلى التسليم بوجود الخالق جلَّ وعلا، بشرط تصحيح النظر في الآيات والحجج التي نصبها دالةً عليه في الآفاق والأنفس. قال تعالى: ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيد ﴾ [فصلت/53].

المبحث الثالث

مناقشة الدكتور إبراهيم المصري

كتب الدكتور إبراهيم المصري [4] مقالاً بعنوان: (من التسامح إلى التعايش التغيّر في المنظومة القيمية – رؤية فلسفية). وقدّمه في مؤتمر التسامح الدّيني في الشريعة الإسلامية المنعقد في دمشق بتاريخ 19 – 20/رجب 1430هـ الموافق 11 – 12تموز2009م. وقد حلّلنا بعض الأفكار الواردة فيه وناقشناها، ممّا له صلة بموضوع البحث.

يقول الدكتور المصري: ((يشيع بيننا التفريقُ بين حقائق ونظريات، حقائق مستقرة لا يختلف عليها اثنان ونظريات لا تزال قيد التمحيص والتدقيق؛ إذ الحقائق ثابتة والنظريات متغيّرة. وتبقى المسألة في هذا الإطار مقبولة حتى نسأل: إذا كانت أفكارنا ونظرياتنا التي نقول بها مختلفةً فالحقيقة إلى جانب مَنْ؟ أو بمعنى آخر ما هي الحقيقة الواحدة الثابتة؟ هنا نجد أنّ كلّ فريق اعتبر أنّ ما لديه حقائق، وأنّ ما لدى الآخرين نظريات!! وهنا تبدأ المشكلة فمن الذي سيفصل في نزاعٍ من هذا النوع؟! لم يعدم البشر مَنْ تَدَخَّلَ ليقولَ في هذه المسألة قولاً. ويمكن تمييز اتجاهات ثلاثة:

1 – الاتجاه الأول يقول: إنّ الحقيقة واحدةٌ، وإنّ المعرفة التي لديَّ (ولديّ هنا تعني كلَّ فريق عندما يتكلّم عن نفسه) مطابقةٌ للحقيقة، وبالتالي كلُّ معرفةٍ مغايرةٍ هي غير حقيقيةٍ أو ضالّةٍ أو...إلخ.

2 – الاتجاه الثاني يقول: إنّ الحقيقة نسبيةٌ، كما أنّ المعرفة نسبيةٌ، فلكلٍّ حقيقتُهُ، وهي تطابق معرفتَهُ.

3 – الاتجاه الثالث يقول: إنّ المعرفة الإنسانية هي محاولاتٌ مختلفةٌ للوصول إلى الحقيقة، والحقيقةُ واحدةٌ، والمعارفُ الإنسانية المختلفة بالتالي لا تطابقها، وتبقى جميع هذه المعارف متساويةً في كونها محاولاتٍ وأطروحاتٍ وفروضٍ للوصول إلى الحقيقة التي لا تستطيع أنّ تقرِّرَ فيما إذا وصلَتْها أم لا، ومختلفةً في القيمة الاستعمالية والنجاعة الحالية في

---

[1] بحر الكلام لأبي المعين النسفي ص 5، وانظر أيضاً ص 14.

[2] انظر: نظم الفرائد لشيخ زاده ص 35، والروضة البهية لأبي عذبة ص 37 – 38.

[3] انظر: نظم الفرائد لشيخ زاده ص 35.

[4] الدكتور إبراهيم المصري. دكتور في كلية التربية –جامعة دمشق.

حلِّ المسائل التي اعتبرت أجوبةً لها. أي أننا قادرون فقط على استعمال هذه المعرفة ما دامت صالحة للاستعمال ومفيدةً، ولسنا قادرين على الحكم بمطابقتها للحقيقة أم لا؟!.

إنّ المسألة هنا تدور حول اليقين بأنّ المعرفة الإنسانية تطابق الحقيقةَ الكونيةَ. وهل يمكن تسويغ هذا اليقين أم لا؟)) [1].

أقول: أما الاتجاه الأول فلا شك في أنّ الحقيقة العقلية واحدةٌ، وكذا الحقيقة الدّينية – من وجهة نظر المسلمين على الأقل وإن كان ذلك على خلاف ما عليه مواقف الناس في الواقع– كما مرَّ آنفاً؛ لكنْ كون المرء قد حاز هذه الحقيقة أو وصل إليها شيءٌ لا يقبلُ بالادّعاء أو يترك لما يتمنّاه أو يشتهيه. بل هذه الدّعوى هي كسائر الدّعاوى تحتاج إلى دليل يثبتها. قال الشاعر:

والدعاوى إنْ لم تقيموا عليها بيّناتٍ أبناؤها أدعياء

إنّ دعوى امتلاك الحقيقة تعني في الوقت نفسه القدرة على الاستدلال عليها بالدّليل العلميِّ الصحيح؛ وإلا لزم من القول بأنّ معرفة كلِّ فريقٍ هي الحقيقة، وأنّ معرفة غيرِهِ مغايرةٌ لها، ضياعُ الحقيقة بالكلية وبقاؤها دون دليلٍ؛ ممّا ينفي كونها حقيقة. وهذا الاتجاه لا يختلف في النتيجة عن الاتجاه الثاني القائل بنسبية الحقيقة؛ إلا أنّ فيه حكماً على الآخرين المخالفين بأنّ معرفتهم غيرُ حقيقيةٍ أو ضالّةٍ أو... وهذا يشير إلى أنّ الباحث الدكتور المصري يقصد الجانب الاعتقادي؛ لا الحقيقة الكونية فقط. وسيأتي مزيد إيضاح لهذه النقطة في البحث.

وأما الاتجاه الثاني الذي يرى نسبية الحقيقة فمدفوعٌ بكون الحقيقة العقلية واحدة، وبأنّ المصيب فيها واحدٌ كما مرَّ فيما تقدّم. والزعم بأنّ لكلّ امرئٍ حقيقتُهُ يفضي إلى أن تتناقض الحقائق وهو محال كما يفضي إلى إبطال العلوم والمعارف النظرية برأسها، وعدم ثبوت حقيقةٍ مطلقاً.

ومن أجملِ ما قرأت في بيان الجانب الإيجابيِّ والسلبيِّ لكلٍّ من الاتجاهين السابقين: اتجاه امتلاك الحقيقة المطلقة، واتجاه القول بنسبيتها ومخاطر القول بها، وما إذا كان القول بالنسبية يفضي إلى التسامح حقيقةً أو لا؟! ما كتبه الدكتور هوستن سميث أستاذ الفلسفة وعلم الأديان في عدّة جامعات أمريكية، الكاتب الأمريكيُّ الشهير، عند عرضه لاتجاه كلٍّ من المتدينين والليبراليين العقلانيين؛ علماً بأنّهما يعبّران في الإجمال عن موقف أتباع ديانةٍ واحدةٍ. يقول الدكتور سميث: ((بشكلٍ عامٍ يعتبر المحافظون المتدينون الحقيقةَ التي يعيشونها حقيقةً مطلقةً وبالتالي فإنه يتمُّ الاهتمام بها بشكلٍ ملائم (يتناسب مع خطورتها) في حين أنّ الليبراليين أكثرُ إحساساً بنسبيَّتها، أي الطريقة التي تشقُّ فيها وجهات النظرِ المختلفةِ الحقيقةَ الواحدةَ الشاملةَ المهيمنةَ لتدعنا مع حقائق صغيرة لا تُعَدُّ ولا تحصى. كلٌ من الموقفين له مزاياه وحدوده.

إنّ الجانب السلبي في تصوُرِ امتلاك الحقيقة المطلقة هو خطرُ أن يؤدي ذلك إلى التعصب. وبما أنّ الأمور المطلقة لا تستوعب البدائل، فإنّ إيمان المحافظين الجازم يُغْريهم بغزو الاستقلال الذاتي لجيرانهم ومحاولةِ فرض الحقيقة عليهم. أما الليبراليون فإنهم يواجهون مشكلةً معاكسةً؛ إذ إنّ الخطر الذي يطاردُ النسبيةَ Relativism هو أن تصل في النهاية إلى العدمّية [2] (الإنكارية) Nihilism. في تلك النهاية القصوى تنهار النسبويّة إلى وجهة نظرٍ ترى أنْ لا شيء أفضلُ من أيِّ شيءٍ آخر. وهذه فلسفةٌ غيرُ صالحةٍ للعيش رغم أنّ الدّفاع العشوائي عن التسامح دفع مجتمعنا في

---

[1] مقال: من التسامح إلى التعايش التغيّر في المنظومة القيمية – رؤية فلسفية ص 12 – 13.

[2] العدمية Nihilism : وجهة نظر تقول بأنّ القيم والمعتقدات الدّينية والتقليدية لا أساس لها من الصحّة، وأنّ الوجود لا معنى له ولا غَنَاء فيه، وبالتالي فهو مذهب ينكر أن يكون للمبادئ الأخلاقية أيُّ أساسٍ موضوعي 1.هـ. من تعليق المترجم.

هذا الاتجاه بينما خفَّض معنى التسامح في الفعل)) [١]. ثم يشرح الدكتور سميث المقطع الأخير من كلامه السابق بعباراتٍ ينقلها عن ميخائيل نوفاك – زميله في جامعة سيراكيوز– يقول فيها: ((كان التسامح يُسْتَخْدَمُ بمعنى أنّ الناس الذين يحملون قناعاتٍ واعتقاداتٍ راسخةً، يتحمّلون طواعيةً عبء الصبر السلميِّ على الناس الذين يُنظر إليهم على أنهم في خطأ واضح.

أما اليوم فقد أصبح التسامح يستعمل بمعنى أن يوافِقَ الأشخاصُ ذوو الاعتقاداتِ الضعيفة (غير الراسخة) بكلّ سهولةٍ ويسرٍ، على أنّ الآخرين على حقٍّ فيما يعتقدون، وأنّ حقيقة الأشياء في كلّ الأحوال، لا تعني فرقاً كبيراً مادام كلُّ شخصٍ ((لطيفاً)). أنا لا أعرف ما إذا كانت كلمة Judgmentaphobic (الرهاب من إصدار حكمٍ أو إدانةٍ) صحيحةً؛ لكنها يجب أن تكون كذلك (لأنّ معناها موجود). لقد أصبحت بلادنا تغصُّ بالمصابين بالرُهاب من إدانة أيَّ شيء. كلّما[٢] اعتاد الضمير على الاعتراض عن زلاتنا وسقطاتنا، فإننا نجد مذهب اللاإدانة Nonjudgmentalism يومض ويصفعنا على الظهر.

ولكن في غيابِ أيِّ إدانةٍ (أي في تمييع كلّ شيء) **لا يمكن للحرية أن تزدهر إذا لم يكن هناك أيُّ شيءٍ مهمّاً** [٣]، **فإنّ الحرية تصبح عديمةَ الجدوى.** وإذا كان اختيار كلّ شخصٍ جيداً بقدر اختيار أيِّ شخص آخر فإنّ الاختيار يغدو مجرَّد تفضيل. بل حتى ردُّ الفعل الغريزيِّ (الغُدَدِي) سيؤدي المطلوب عندئذٍ من دون معايير. لا أحد سيكون حراً، بل سيصبح الإنسان عبداً لدوافع يَعرفُ المصدرَ الذي تأتي منه)) [٤] .

ثم ينتقل الدكتور سميث إلى ذكر الجانب المشرق للصورة، ولعل دقّة ما يطرحه من أفكار وخدمتها لموضوع البحث، أقول لعلّ ذلك كلّه يشفع لي في نقل هذا النص الطويل عنه يقول: ((إنّ لكلٍّ من الليبراليين والمحافظين إيجابياتهم. فمزيَّة الليبرالية هي التسامح (بالمعنى الأول الجيد للكلمة كما ذكرنا أعلاه) ومزيَّة المحافظين (عندما يتم تقديرها كما يجب) تتجلّى في الطاقة التي يمكن أن يصبّوها في الحياة من خلال شعورهم اليقيني بأنّ الكون يقف إلى جانبهم (معهم).

أحدُ أكثر الجُمَل روعةً واستيقافاً لي، هي التي صادفتها في السنوات الأخيرة مما جعلَها تجلبُ لحظةً متميّزةً خاصةً من الزمن – لقد حلّقت بي إلى درجة جعلتني أضع المجلة جانباً لعدّة دقائق لأتوقف وأفكّر– كانت تلك الجملة تقول: ((**لا يُدْرِكُ الليبراليونَ الكمالَ الروحيَّ الذي يمكن أن يجلبه الإحساس باليقين**)). ربما يكون السبب الرئيسي لتراجع التيار العام للكنائس الليبراليّة وخسارتها لأتباعها لصالح الكنائس المحافظة، هو المعنى الذي تتضمنه تلك الجملة. الليبراليون واقعون في جهلٍ إلى أسوأ حدٍّ في المقدار الكبير الذي يمكن للمطلق– كالإيمان بوجود الله تعالى– أن يساهم به في الحياة، كما أنّ الليبراليين جاهلون جداً كذلك عندما يفترضون أنّ الأمور المطلقةَ لا يمكن أن يتم الاعتقاد بها إلا بنحوٍ دوغماتيٍّ Dogmatism (أي عقائدي صلب متعصّب لعقيدته من غير بينةٍ أو دليلٍ) مع أنّ الأمر ليس كذلك. إنّ المطلقيّة Absolutism(أي الإيمان بوجود حقائق مطلقة يقينيّة) والدوغماتيّة Dogmatism موقفان يقعان على محورين مختلفين، الأول يتعلّق بالاعتقاد، بينما الثاني اختلال في الشخصيّة. إنّ مقابل أو عكس المطلقيّة Absolutism ليس الانفتاح الذهنيّ بل النسبويّة Relativism، كما أنّ عكس الدوغماتيّة ليس النسبويّة بل الانفتاح الذهني. يمكن أن يكون هناك

---

[١] لماذا الدين ضرورة حتمية؟ مصير الروح الإنسانية في عصر الإلحاد للدكتور هوستن سميث ص 270 – 271.

[٢] في الأصل (حيثما) والصواب المثبت.

[٣] في الأصل (مهمٌ) والصواب المثبت.

[٤] لماذا الدين ضرورة حتمية؟ مصير الروح الإنسانية في عصر الإلحاد للدكتور هوستن سميث ص 271.

نسبويون[1] Relativists وأن يكونوا دوغماتيين في الوقت نفسه، بل إنّ أمثال هؤلاء موجودون فعلاً، مثلما يمكن أن يكون هناك أشخاص منفتحو الذهن ومطلقيُّون (أي يؤمنون بوجود حقائق مطلقة) في الوقت ذاته)) [2] .

ويبدو أنّ الحديث عن الثوابت والحقائق المطلقة لم يعد شائعاً في الغرب، فقد أصبح كلّ شيء نسبيّاً عند العلماء بل حتى عند رجال الدّين. هذه هي مشكلة الغرب. وبالمقابل ثمّة مشكلة موجودة عندنا وهي الخلط بين الحقائق الاعتقادية الثابتة والفهم النسبي البشري للنص المقدس، فقد رفع بعض الأفراد فهمهم للنص إلى دائرة المطلق، وهذا ممّا لا يصحُّ.

وأما الاتجاه الثالث: فباطل كسابقيه؛ ذلك أنه يحكم على جميع المعارف بأنها فروضٌ متساويةٌ، ويرى أنها محاولاتٌ وأطروحات وفروض للوصول إلى الحقيقة الواحدة الضائعة التي لا يستطيع أن يثبتها أحدٌ، ولا أنْ يدَّعيها لنفسه!! والأعجب من هذا أنّه ينظر إلى جميع الفروض والأطروحات نظرةً غائيةً مصلحيةً، فما دامت صالحةً للاستعمال ومفيدةً فلها قيمةٌ استعماليةٌ ونجاعةٌ حاليةٌ في حلِّ المسائل التي اعتبرت أجوبةً لها، ولكن مع ذلك لسنا قادرين على الحكم بمطابقتها للحقيقة أم لا؟!

وهذه النظرة – الغائيّة المصلحيّة للمعرفة– يشايع فيها الدكتور المصري علماءَ الغرب، في أن المقصد الأقصى للمعرفة الإنسانية أن يتوسّل بها إلى منافع دنيوية عملية. فهم بعيدون عن أن يطلبوا العلمَ للعلمِ ذاته؛ وإن لم يتخلَّوا عن ادّعاء ذلك أيضاً. يقول (سنتيانا) [3] وهو من فلاسفتهم المعاصرين البارزين: ((إنّ عقيدة الإنسان قد تكون خرافية، ولكنّ هذه الخرافة نفسها خيرٌ مادامت الحياةُ تصلحُ بها، وصلاح الحياة خيرٌ من استقامة المنطق؛ أي إنّ الخرافة أفضلُ لنا من القياس المنطقي الصحيحِ إذا كانت الحياةُ تصلحُها الخرافةُ أكثرَ ممّا يقوِّمُها ذلك القياس)) [4]. وليس الدّين فقط والعقائد فقط تطلب في فلسفة الغرب لمصلحة الحياة الدنيوية بل الأخلاق أيضاً كذلك. قال اسبنسر: ((لا بدّ أن تخضع مبادئ الأخلاق للإيجاب الطبيعي في تنازع البقاء، فليبقَ من أخلاقنا مايقف أمام التجربة القاسية، وليُفْنَ منها ماتذروه هذه الريح العاصفة.

الأخلاق – كأيِّ شيءٍ آخر– تعود على الإنسان بالخير أو بالشر بمقدار ما تساير أغراض الحياة. فالخُلق السامي هو ذلك الذي يسير مع الحياة ويشاطرها فيما ترمي إليه، فلنقبل من الأخلاق ما يلائم الحياة ولنرفض منها ما يعترض سبيلها ومجراها)) [5].

إنّ هذا الاتجاه يمتهن الحقائق العلمية وينتعلها، ويجعلها سلعةً رخيصةً، طالما يُقَيِّمُها بالنظر إلى فائدتها لا لذاتها. وفي جانبٍ آخر ثمّةَ تلازمٌ بين الحقيقة والفائدة فهل يُعْقَل أنَّ ثمّةَ مصلحةً أو منفعةً حقيقيةً دائمةٌ مستمرةٌ في معرفةٍ لا أستطيع أن أجزم بكونها حقيقةً علميةً؟!

وفيما يخُّص تساؤلَهُ الأخير حول اليقين بمطابقة المعرفة الإنسانية المتحصِّلة للحقيقة الكونية، وهل يمكن تسويغ هذا اليقين أم لا؟ **أقول:** ما فائدة العقل الذي منحه الله تعالى للإنسان للتميز بين الحق والباطل أو الدلالة عليهما عندئذٍ؟! بل ما

---

[1] في الأصل (نسبيين) والصواب المثبت.

[2] لماذا الدين ضرورة حتمية؟ مصير الروح الإنسانية في عصر الإلحاد للدكتور هوستن سميث ص 271 – 272.

[3] جورج سنتيانا: شاعر وفيلسوف ولد في مدريد عام (1863م) ثم ارتحل إلى أمريكا سنة (1872م) حيث أقام حتى سنة (1912م)، وقد تخرج في جامعة هارفارد التي عيّن بها أستاذاً ثم غادرها إلى إنكلترا ليقضي فيها بقية عمره. ومن أهم مؤلفاته: ((حياة العقل)) و((الشك وإيمان الحيوان)). توفي سنة (1952 م). انظر: قصة الفلسفة الحديثة (605/1 – 621) والموسوعة الفلسفية المختصرة ص242.

[4] قصة الفلسفة الحديثة لأحمد أمين وزكي نجيب محمود (608/1) وانظر أيضاً: موقف العقل والعلم والدين لمصطفى صبري (109/2).

[5] موقف العقل والعلم والدين لمصطفى صبري (110/2).

هي وظيفته إنْ كان عاجزاً عن أن يرشد صاحبَهُ إلى الحقيقة أو طريق الوصول إليها؟! وهل يتنكّبُ الباحثُ عن الجزمِ بأيةِ حقيقةٍ ويُحجم عنها، ويرى أنّ كلّ ما وصل إليه الإنسان من المعارف والحقائق الكونية يمكن أن تذروه الرياح في أيَّةِ لحظةٍ؟!

وهل كان من الممكن أن نوفَّق نحن معشر البشر في الوصول إلى ما وصلنا إليه من العلوم والمعارف لولا الوثوق بالمعارف السابقة والبناء عليها؛ إذ لا معنى للتراكُم والتصاعد المعرفيِّ العلميِّ أصلاً مادمت لا أثقُ بشيءٍ؟!. وهل يقبل الباحث أن يبني حياته ومعاشه وتعامله بالمكوّنات من حوله على أساس تلك الفلسفة البالية؟

ولنرى الآن موقف الدكتور المصري من هذه الاتجاهات الثلاثة، وما الذي يختاره ويرجّحه منها. يقول: ((وما نراه أنّ الاتجاه الأول الذي يقيم من نفسه مالكاً للحقيقة ولا يرى لدى الآخرين إلا الأضاليلَ سوف ينزلق إلى أحد أسلوبين في التعامل مع الآخرين: إما أسلوب القوة وبالتالي سيحسم الأمر لصالحه إن استطاع، أو سيظهر التسامح سياسةً حتى تتغيّر موازين القوة ويعودَ إلى محاولة الحسم، أو أسلوب الانطواءِ نحو الدّاخل وتركِ الآخرين في غَيِّهم وعدم التدخل إيجابياً أو سلبياً)) [1].

بداية أسأل الباحث الدكتور: هل قضية كون العالم قديماً أو حادثاً مثلاً تجعل من يدّعي أنه يمتلك الحقيقة الثابتة فيها بالدليل العلمي الصحيح – وهي الحدوث– لا يرى لدى الآخرين إلا الأضاليل؟! ثم ما المراد من الضلال هنا؟ قد يكون من المفهوم أن يراد بالضلال هنا فقدُ الحقيقة والغيابُ عنها، ومن ثمَّة فقد يشفق مَنْ يمتلك الحقيقة على أصحاب العقول التي تأبى أن تذعن للدليلِ العلميِّ الصحيح المثبت لحدوث العالم. وقد يكون من المفهوم أيضاً وبصورة أجْلَى أن يراد بالضلال والغَيِّ المذكورين في النصّ السابق الانحراف عن دين الله الحنيف والإمعان في الضلال. وفي التنزيل: ﴿ **مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى** ﴾ [النجم: 2] لأننا لم نعهد أن تستعمل هاتان الكلمتان في سياق الغفلة والضياع عن الحقيقة الكونية!!

ومن جهة أخرى فإنّ الحكم بضلال شخص ما أو غَيِّهِ لا يدفع بالضرورة إلى المعاداة والخصومة لذاته وشخصه، فالاختلاف أمر واقع، وكلُّ قضية ثبتت صحتُها بالدليل الصحيح المناسب لها كانَ إنكارُها في واقع الأمر ضلالاً وانحرافاً عن الحقِّ الذي يسعى العقلاء جميعاً لإدراكه والوقوف عليه.

ولو ذهبنا أبعدَ من ذلك وافترضنا أنّ الآخر ينكر وجود الخالق عز وجل، فهل مِنْ ضيرٍ عليه إنْ حُكِمَ عليه بالكفر من قِبَلِ الآخرين؟! صحيح أنّ فطرية الإيمان بالله تعالى، وقيام دلائل الآفاق والأنفس على حقيِّة وجوده تعالى من شأنه أن يترك استهجاناً واستنكاراً في نفوس المؤمنين من شناعة موقف الملحدين، ولكن من غير المسوَّغ أن يأنَفَ الملحدُ من وسمه بالكفر مع أنهُ حقيقةٌ واقعةٌ يدلُّ عليها حاله ويشهد لها لسانُه!! أم أنه يريد من المؤمنين أن يحلُّوه بصفةٍ ليست فيه، فينعموا عليه بوصفِ الإيمان؛ الأمر الذي يكذِّبُهُ الواقع ويكذِّبُهُ هو بنفسه؟!.

إنّ هذه القضية أهمُّ من أن تكون مجردَ تحليةٍ بوصف أو سلبٍ له. فالإيمان أعظم حقيقةٍ في الكون، وشرفُ الاكتساب له والاتصاف به هو مناط الأجر والثواب، كما أنّ إنكارَهُ مفضٍ للعقاب. وعلى كلّ حالٍ ما لم يُشْرَبْ القلب بالإيمان فلن ينفع صاحبه شيئاً إنْ في دنياه أو في أخراه. نقول هذا مع الإنكار الشديد والتحذير الخطير لعواقب تكفير شخصٍ ما دون التقيّد بضوابط التكفير في الشريعة الإسلامية، ووبال ذلك على فاعله.

---

[1] مقال: من التسامح إلى التعايشُ التغير في المنظومة القيمية –رؤية فلسفية ص 13.

وما ذكره الدكتور المصري من أنّ مالك الحقيقة سوف ينزلق إلى أحد أسلوبين في التعامل مع الآخرين...إلخ؛ أقول فيه: حقّاً إنّ هذين الأسلوبين المذكورين لا يصلحان ولا ينسجمان مع قداسة الحقيقة أولاً، ولا مع التسامح والعيش المشترك الآمن الذي ندعو إليه جميعاً. وسنبيّن وجه ذلك بالتفصيل مع إضافةِ أسلوبٍ ثالثٍ أمثلَ منهما غَفَلَ الباحث عنه أو تغافل.

فالأول: أسلوب القوة حتى يحسم مالك الحقيقة الأمرَ لصالحه، أو أن يظهر التسامح سياسةً حتى تتغيّر موازين القوة ويعود لمحاولة الحسم، فهذا الأسلوب لا يمثّلُ سلوكاً أخلاقياً، ويوصف صاحبُهُ عادةً بالانتهازية والمكر والخداع؛ لأنّ الإحجام عن إعلان الحقيقة أو التعبير عنها، واعتماد أسلوب القوة في فرضها أو إظهار التسامح تصنّعاً حتى تتهيأ الظروف لذلك، أمارةٌ على عدم حقيّة تلك الحقيقة المزعومة، فالحقُّ يكتسب مصداقيّته من ذاته – وإن كان ثمةُ ميلٌ فطريٌّ لقبوله– ولا يحتاج إلى هذا الأسلوب لإعلانه أو نشره. ولنضرب مثلاً بحقيقة وجود الخالق جلَّ وعلا. وهل ثمّة حقيقة أقدس من تلك الحقيقة؟ اللهم لا. إنّ قداسة هذه الحقيقة لا تسوّغ بحالٍ من الأحوال هذا السلوك المشين. ومن هنا كان فرض الإيمان بالقوة أو الإكراه غير مجدٍ ولا مقبولٍ، ولا ينفع صاحبه شيئاً. قال تعالى: ﴿ **لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ** ﴾ [البقرة/256] وقال تعالى: ﴿ **فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ** ﴾ [الغاشية/21 – 22]، وقال تعالى: ﴿ **وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ** ﴾ [يونس/99] فهذا الأسلوب وهو الإكراه والإلجاء لم يبحه الله ﷻ لرسوله أَفَتُرَاهُ يُبَاح لغيره؟!. وبناءً عليه فحرية الاعتقاد مكفولةٌ مضمونةٌ ليس لأحدٍ أياً كان حقٌّ في اغتصابها أو المساس بها.

نعم لا تنكرُ حاجة الحقيقة إلى الحكمة في إعلانها ونشرها، ولكن لا وجود هذه الحكمة ولا فقدها يبطل الحقيقة من حيث هي كذلك. واعتماد أسلوب القوة في فرض الحقيقة على الآخرين يفتح الباب على مصراعيه أمام الخصومات والعداوات والفتن.

والثاني: أسلوب الانطواء نحو الدّاخل وترك الآخرين في غَيِّهم وعدم التّدخل إيجابياً أو سلبياً. وهنا أسأل: ما الذي يدفع المرء الذي يعتقد بأنه امتلك الحقيقة وثبتت لديه بالبرهان العلميِّ الصحيح إلى اعتماد هذا الأسلوب؟ لدينا احتمالان: أولهما: أنّ الطرف الآخر أصمَّ آذانه عن سماع الحقِّ منه، واعتمد على أسلوب البطش والقوة ضدّ دعاته، فقد يحمل ذلك الظرفُ بعضَ الأشخاص على الانطواءِ نحو الداخل وتركِ الآخرين في غَيِّهم على حدِّ تعبير الدكتور المصري. وثانيهما: أن يتقاعس هو نفسه عن إعلان الحق وتبليغه للآخرين، ممّا يشعر بعدم الإحساس بالمسؤولية العلميّة عن الحقيقة التي امتلكها وعن أهميّة الانتفاع بها، وبالمسؤولية الأخلاقية عن انحراف الآخرين وضلالهم عنها؛ لأنّ القيم الأخلاقية النبيلة تدعو الإنسان إلى أن يحبّ لأخيه ما يحبُّه لنفسه. وقد تكون المسؤوليةُ دينيةً، وتتمثّلُ في واجب تبليغ الحقيقة الدينية للآخرين.

---

[1] عن ابن عباس: نزلت الآية في رجل من الأنصار، من بني سالم بن عوف، يقال له: الحصين، كان له ابنان نصرانيان، وكان هو رجلاً مسلماً، فقال للنبي ﷺ: ألا أستكرههما، فإنهما قد أبيا إلا النصرانية ؟ فأنزل الله فيه ذلك. تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير (686/1). وفي رواية أخرى: كانت المرأة من الأنصار لا يكاد يعيش لها ولد، فتحلِفُ: لَئِنْ عاش لها ولدٌ لتهوِّدَنَّهُ، فلما أُجليت بنو النضير إذا فيهم ناسٌ من أبناء الأنصار، فقالت الأنصار: يا رسول الله، أبناؤنا، فأنزل الله هذه الآية: ﴿ لا إكراه في الدين ﴾ قال سعيد بن جبير: فمن شاء لحق بهم، ومن شاء دخل في الإسلام. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان لعلاء الدين بن علي بن بلبان الفارسي (352/1).

وممّا سبق نرى أنّ الباحث ذكر أسلوبين فقط لما سوف ينزلق إليه مالك الحقيقة في تعامله مع الآخرين، وأغفل أو تغافل عن أسلوبٍ أمثلَ منهما وأنجحَ في الواقع وأكملَ، وهو أسلوب الحوار والنقاش والمجادلة بالتي هي أحسن. وهذا الأسلوب ينسجم وحده مع قداسة الحقيقة والقيم الإنسانية النبيلة التي تدعو إلى تحمّل عناء بذل الحق وتبعاته سعياً وراء إشراك الآخرين فيه، وعندئذٍ لن يعمد صاحبه على فرض رأيه على الآخرين ولا على الانطواء على نفسه..

ثم يقول الدكتور المصري: ((في المقابل فإنّ الاتجاه الثاني لا يحلُّ المسألة وإنما يداورها، ويمثّل مرحلةً انتقاليةً غير مكتملة بين الاتجاهين الأول و الثالث. أما الاتجاه الثالث فإنه يمثّل حسب ما نرى الاتجاه الأمثل المؤهّلَ لحياةٍ إنسانيةٍ تعايشيّةٍ يقبل الجميعُ فيها الجميعَ كما هم، ويعتبرُ كلٌّ منهم أنّ معرفَتَهُ لا تزيدُ أحقيّةً في الوجود عن معرفةِ الآخر، وأنّ جزءاً من الحقيقة لديه وجزءاً من الحقيقة لدى الآخر، وبالتالي يمكن التعاون فيما بين الناس لتحصيل أكبر قدرٍ من الاقتراب من الحقيقة، لذلك يكون من المناسب الحرصُ على كلِّ الناس المختلفين بل والحرص على الاختلاف ذاته، على أساس أننا لا نعرف أين هي الحقيقة، فربما تكون لدى هذا الطرف أو ذاك ؟!))[1].

أقول: حقاً إنّ الاتجاه الثاني الذي يرى أنّ الحقيقة نسبيّة، ولكلٍّ حقيقتُهُ التي تطابقُ معرفتَهُ، لا يحلُّ المسألة بل هو مشكلةٌ بحدِّ ذاتهِ كما سبق بيانه. لذا ننتقل إلى مناقشة الاتجاه الثالث الذي يراه الدكتور المصري الاتجاه الأمثلَ المؤهِّل لحياةٍ إنسانيّةٍ تعايشيّةٍ يقبلُ الجميعُ فيها الجميعَ كما هم. **وأقول**: أليسَ اقتناعُ كلِّ فردٍ بأنّه يمتلك جزءاً من الحقيقة في قضيةٍ محدّدةٍ ما، وأنَّ لدى الآخر جزءاً آخر منها، وهكذا دواليك في كلّ الأفراد وفي كلِّ قضيةٍ معرفيةٍ؛ ممّا يُفَوِّتُ على جميع الأفراد نعمةَ ولذةَ الوقوفِ على أيَّةِ حقيقةٍ كاملةٍ؟! ما دام هذا الأمر حاصلاً ليس في مجرَّد قضيةٍ واحدةٍ فحسب بل في كلِّ القضايا المعرفيةِ؟ وأيُّ معنى للانسجام والتعايش والانفتاح على الآخر يبقى إذا أصبحنا مختلفين في كلِّ الحقائق وانتفى أيُّ اتفاق بيننا حتى على واحدة منها؟! بل يشكُّ كلُّ واحدٍ منّا في كون معرفتهِ مطابقةً للحقيقة أم لا؟ ألسنا نسعى للتسامح والعيش المشترك؟! أَبعدَ هذا الشتات الفكري والتمزّق والتفرّق في الآراء يمكننا أنْ نأتلفَ؟

أولست ترى معي أنّ المشكلة التي انطلقت تسعى لحلِّها قد أصبح الدواءُ الذي وصفتَهُ لها الداءَ والعلَّةَ في تفاقمها وازديادها؟! وأننا لن نجد الاندماج الاجتماعي، فقد تبدّدَ نتيجة الاختلافات الكثيرة التي لا تقلُّ في عددها ربما تزيد– عن عدد الأفراد الذين يشكّلون المجتمع؛ إذ لكل فردٍ رؤيتُهُ ومعرفتُهُ وجزءٌ من الحقيقة يمتلكه في كلِّ قضيَّةٍ معرفيّةٍ؟!

ثم كيف يمكن في تلك الحالة التعاون بين الناس لتحصيل أكبر قدرٍ من الاقتراب من الحقيقة؟! لنفرض أننا نبحث في قضية وجود الله تعالى. ثمّةَ حقيقةٌ واحدة – في رأي المؤمنين بالطبع– هي الإقرار بوجوده تعالى. وأما إنكاره فلا دليل علميَّ عليه عندهم. والعكس صحيح لدى الملحدين أيضاً. فهل يمكن هنا تَشْظِيَّةُ الحقيقة إلى جزأين أو أكثر بحيث يعتقدُ كلُّ فردٍ صحةَ هذا الجزء دون باقي الأجزاء؟!

ثم ما فائدة الحرص على الاختلاف ذاته؟! أوليس الحرصُ على معرفة الحقيقة كاملةً من قِبَلِ جميع الأفراد – إنْ أمكن ذلك– والتزامُها أولى من الإبقاء على الاختلافِ وضياعِ الحقيقة وتفرُّقها؟! نعم قد يفضي الاختلاف في وجهات النظر في قضيةٍ ما إلى تنوير ذهن الباحث عن الحقّ، وفتح آفاق الفكر لديه لاختيار ما يراه حقاً بالدليل الصحيح، لكن لا يمكننا أن نعدَّ الاختلاف في معرفة الحقائق إذا ما شاع في المجتمع – من حيث هو مجرد اختلاف– علامةَ صحةٍ، ولا يتماشى حدوثُهُ مع ما نسعى إليه من وحدة المجتمع وتماسكه وتآلفه. بل يمكننا أن نلحظ فيه أنَّه يشكِّل بذور شقاقٍ وتنازعٍ لاسيما إن لم نكن قد أحسنّا تربية جميع الأفراد على قاعدة الاحترامِ لأفكار الآخر ومعتقداته.

---

[1] مقال: من التسامح إلى التعايشُ التغير في المنظومة القيمية – رؤية فلسفية ص 13 – 14.

وأما إذا اعتمدت التربية على هذا الأساس المكين، فإنّ الاختلاف في المعارف والمعتقدات قد يكون باعثاً ومحرِّضاً على قيام الحوار والنقد العلميِّ الهادئ من أجل الوصول إلى الحقيقة وفي أيَّة جهةٍ هي. وفي هذه الحالة فقط يكون الاختلاف علامةَ صحّةٍ؛ لأنه يفضي إلى التقاط الحقيقة لا إلى الشقاق والنزاع. كما لا يتوقَّفُ نجاح الحوار والنقاش وإفضاؤه إلى المطلوب من التسامح والتعايش على قاعدة أننا لا نعرف أين هي الحقيقة، ولا على أن يعتقد كلُّ واحد من المتحاورين أنّ معرفته لا تزيدُ أحقيَّةً في الوجود على معرفة الآخر ولا على أنّ جزءاً من الحقيقة لديه وجزءاً منها لدى الآخر!!.

نعم من المفيد النافع في الحوار أن يتلاقى المتحاوران على قاعدةٍ ينطلقان منها في نشدان الحقيقة؛ لكن يبقى في ذهن كلِّ واحدٍ منهما أنه مالكٌ لها، ويحاول أن يثبتها للآخر بغض النظر عن نتيجة الحوار لصالح مَنْ ستكون. وهذا ما تشير إليه الآية الكريمة: ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: 24] أي: واحدٌ من الفريقين محقٌّ والآخر مبطلٌ لا سبيل إلى أن تكونوا أنتم ونحن على الهدى أو على الضلال، بل واحدُ منَّا مصيبٌ، ونحن قد أقمنا البرهان على التوحيد، فدلّ على بطلان ما أنتم عليه من الشرك بالله [1]. إذن ثمَّة حقيقةٌ واحدةٌ في هذا الاختلاف هي وحدانية الله تعالى. وهنا نطرح هذا السؤال: هل تستطيع أن تقنع وتلزم جميع الأفراد في المجتمع بأنّ معارفهم ومعتقداتهم لا تمثّل الحقيقة؟! أليس في إلزامهم بذلك ما يمسُّ حريتهم الفكريّة الخاصّة؟! وألا يحمل هذا الاتجاه اتهاماً لهم بالجهل وتشكيكاً في معارفهم ومعتقداتهم؟! وهل سيعزز الاتفاق فيما بينهم على هذا التوجهِ – لو حصل فعلاً– من التسامح والعيش المشترك أم سيفسده ويزيد الطين بِلَّةً؟! من حيث أننا سنتخبط في بحر الشكوك والأوهام والاختلافات التي لا حصر لها!!.

المبحث الرابع

مناقشة الأستاذ روجر بوسي(٢)

كتب الأستاذ روجر بوسي مقالاً بعنوان: (الإسلامُ العالميُّ: استجابة المسلمين للتعدّدية الدّينية). وسوف نناقش بعض الأفكار الواردة فيه ممّا يتعلّق بموضوع البحث دون سواها. علماً بأن حديثه عن الحقيقة والاعتقاد الدّيني جاء صريحاً، ومن ثمَّة تطرّق إلى التعدّد الدّيني والإرهاب.

يقول الأستاذ روجر: ((يوجد ثلاث وجهات نظرٍ أساسيّةٍ حول ظاهرة التعدّد الدّيني:

الأولى: هناك من يراها تهديداً لعقائدهم الدّينية، ومثلُ هؤلاء – الذين يشملون المحافظين ذوي الرؤية الاستثناريّة من جهةٍ، ويشملون أيضاً المتطرفين المقاتلين من جهةٍ أخرى– يصرّون على التوحُّد العَقِيديِّ، ويدّعون أنّ الصحّة والقبول محصوران في اعتقاداتهم وممارساتهم. إنّ أولئك الذين يعدّون أنفسَهم محاربين مبارَكين، أو صليبيّينَ، أو أداةً لعقابِ الربِّ ينتمون إلى هذا الصنف)) [3] .

أقول: أحسن الأستاذ روجر في تقسيم من يرى في التعدّد الدّيني تهديداً لعقائده إلى قسمين: الأول: المحافظون ذوو الرؤية الاستثنارية. والثاني: المتطرفون المقاتلون. وقد رأى أنّ هؤلاء جميعاً يصرُّون على التوحِّد العقيدي ويدّعون أنّ

---

[1] انظر: تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير (517/6).

[2] روجر بوسي زميل بحثٍ في قسم الدراسات الإسبانية في كلية الملكة ماري، في جامعة لندن. وكان سابقاً أستاذاً في جامعة فير في المغرب. ومقالته المترجمة (Ecumenical Islam: Amislim Response to Religious Pluralism) موجودة في كتاب: Islam and Global Dialogue ص 247–265. ومترجمة في كتاب الإسلام والغرب بين أساطير الصدام وحقائق الانسجام لبشار بكور ص 191–220. وسنعزو إليه في الحواشي اللاحقة.

[3] الإسلام والغرب بين أساطير الصدام وحقائق الانسجام لبشار بكور ص 192.

الصحّة والقبول محصوران في اعتقاداتهم وممارساتهم؛ ممّا يشير إلى أنه لا يشترطُ بالضرورة أن يكون المحافظُ صاحبُ الرؤية الاستئثارية متطرّفاً أو إرهابياً. وهذا ما يشهد له الواقع، فإن الكثيرين من أصحاب الرؤية الاستئثارية ومن أديان شتى لا تحملهم معتقداتُهم على التطرف والإرهاب.

وأحسن أيضاً إذ أشار إلى أنّ المتطرفين الإرهابيين ليسوا محصورين في دينٍ معيَّنٍ عندما قال: إنّ أولئك الذين يعدُّون أنفسهم محاربين مباركين أو صليبيّين أو أداةً لعقاب الربّ ينتمون إلى هذا الصنف. وأضيف إلى ما سبق أموراً ثلاثة:

1- ذكرنا أنّ الإرهاب أو التطرّف لا ينحصر تصوُّرُ وجودهِ في هذه الفئة من الناس فقط -أعني المحافظين ذوي الرؤية الاستئثارية- وهذا يعني أنّ الربط بين الأمرين من البداية خطأ فادح وقع به بعض المثقفين، وأنّ لذلك أسباباً أخرى لا يجوز التغافل عنها أو إغفالها.

2- ينبغي من الناحية النظرية ألا يرى صاحب العقيدة- مادام على ثقةٍ بها- في معتقدات الآخرين تهديداً لعقائده؛ لأنّ الحقيقة أحقُّ أن تتّبع في أيِّ جهةٍ كانت. وإذا كان ثمَّة مشكلةٌ ما في علاقة هؤلاء المحافظين بالآخر فإنها إمّا أن ترجع إلى المعتَقَدِ ذاتهِ أو إلى وسيلة نشره وتطبيقه. أمّا ما يرجع إلى المعتَقَدِ فكأن يكون عنصرياً أو ذا نزعةٍ عدوانيّةٍ لا إنسانيّة؛ فهذا دليل على أنه لا يمثِّل حقيقةً دينيّةً صحيحةً. ومن الطبيعي أن يفضي إلى التطرف والإرهاب، كما هو الحال في النازيّة والحركة الصهيونيّة. وأمّا ما يرجع إلى الإبلاغ والتطبيق فيمكن حلُّ المشكلةِ مع الآخر عندئذٍ بالحوار والمجادلة معه بالتي هي أحسن كما سبق ذكره، وببثّ الوعي بأهميّة ذلك، وبالقناعة الذاتيّة بحقّ الاختلاف وكونهِ أمراً طبيعياً في الواقع بكلِّ أبعاده. وقد رأينا أنّ التاريخ يشهد بأنّ الإسلام الحنيف السمح هو من أبعد الأديان عن التطرف والإرهاب سواء على مستوى الاعتقاد أو التطبيق؛ إذ ((من المعروف تاريخياً أن النبي ﷺ كان له جيرانٌ من أهل الكتاب، وكان يبرهم ويُهديهم، ويقبل هداياهم، ويعود مرضاهم، ويتصدّق عليهم، ويتعامل معهم في التجارة، حتى إنه لما توفّي كانت درعُه مرهونةً عند يهوديٍّ[1]. وهذا تعليم لأمته من بعده. ولما هاجر ﷺ إلى المدينة وفيها أعدادٌ كبيرةٌ من اليهود أقام بينه وبينهم ميثاقاً، تُحتَرَم فيه عقائدُهم، وتَلتزم فيه الدولةُ الإسلامية بدفع الأذى عنهم، على أن يكونوا مع المسلمين يداً واحدةً على عدوهم. وعندما جاء وفدُ نصارى الحبشة إلى المدينة أنزلهم رسولُ الله ﷺ في مسجده، وقام بنفسه على ضيافتهم وخدمتهم. وربما كان الأعظم بين هذا كلِّه هو قيامَه ﷺ لجنازة يهوديٍّ مرّت به، احتراماً لها. ولما قيل له: إنها جنازةُ يهوديٍّ، أجاب: { **أَلَيْسَتْ نَفْساً ؟** }[2])) [3]. وعاش أهل الكتاب في ظل الدولة الإسلامية مكرمين، محفوظةً حقوقُهم، مصانةً أموالُهم وأنفسهم. بل إن القرآن الكريم يدعو إلى مبدأ الإحسان مع المخالفين في العقيدة. قال تعالى: ﴿ **لاَ يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ** ﴾ [الممتحنة: 8] ويعلن بوضوح مبدأ عدم جواز المساس بمقدَّساتهم. ولئن أُجيز للمسلم أن يجادل الآخرَ بالحكمة والموعظة الحسنة ويحاوره؛

---

[1] أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير ، باب: ما قيل في درع النبي ﷺ (رقم 2759) .

[2] أخرجه البخاري: كتاب الجنائز، باب: من قام لجنازة يهودي (رقم 1250) .

[3] الإسلام والغرب بين أساطير الصدام وحقائق الانسجام لبشار بكور ص 179 – 180.

لكن ليس له أن يسبَّ أو يشتم آلهته ومعبودَه.قال تعالى: ﴿ **وَلاَ تَسُبُّواْ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ فَيَسُبُّواْ اللّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُون** ﴾ [الأنعام: 108].

وما قد يظنّه بعض الناس–لاسيما من الغربيين والمستشرقين من أنّ الجهاد ينمُّ عن الإرهاب ووسيلة لفرض الحقيقة الدينيّة بالإكراه فخطأ بليغ. حتى إنّ غوستاف لوبون يقول: ((ما عرف التاريخ فاتحاً أرحم من العرب))[1]. ويقول أيضاً أستاذنا الدكتور البوطي: ((إنّ السبل كلَّها التي تتخّذ اليوم من قبل القوى المتحكّمة الكبرى لتتربّص بالإسلام وتكيد له؛ إنما هي سبل قهرية، بل حرب مقنعة آناً ومكشوفة أناً آخر.. ومثل هذه السبل قد تكفُّ اليد عن البطش بل حتى اللسان عن الكلام، ولكنها لا تكفُّ الفكر عن التأمل، ولا العقل عن البحث.. والقوة الكامنة في الإسلام هي تلك التي تسري منه إلى العقول والألباب، لا التي يخيَّلُ إلى بعضهم أنها تقهر النفوس أو تلاحق الحريات.

وإذا كان القضاء على الباطل الذي هو باطل، لا يمكن أن يتمَّ عن طريق خنقه كما يتوهّم عشاق العنف ودعاته، فإنّ القضاء على الحق لا يمكن؛ من بابٍ أولى، أن يتم عن طريق السعي إلى خنقه..

إنّ بين الحق والباطل تناقضاً لا يجهله أحد، ومن ثمَّ فإنّ الرصاصة التي يتم إزهاق الباطل بها، إنما هي الصدع بكلمة الحق مستنيرة بضياء العلم والمعرفة ليس إلا...

والجهاد الذي شرعه الله وجعله دعامة الوجود الإنساني والإسلامي، لا يتعارض مع شيء ممّا نقول.. ذلك لأنّ مواجهة الباطل بمنطق الحق عن طريق البيان والحوار، مع الصبر في سبيل ذلك على كلّ مكروه، هو أول أنواع الجهاد وأقدسها.. ولأنّ القتال الذي يشرع بعد ذلك ليس من أجل اغتيال الباطل في مظهر رجاله المتشبثين به أو المدافعين عنه؛ إنما هو مشروع لردّ غائلة الذين يقاومون مبدأ مواجهة الباطل بمنطق الحق.. فالقتال الجهادي في هذه الحال إنما هو لحماية الحوار ولإبعاد شبح الجبر والإكراه أيّاً كان الجانب الذي يقدم منه)) [2].

3– يفهم ممّا سبق أنّ ثمّة متطرفين أخلُّوا في تجسيد المعتقَدِ أو شوّهوا عملية إبلاغه أو تطبيقه. وهؤلاء ينبغي أن يعلموا أنّ الحقيقة الدينيّة –لاسيما الإسلامية– إن كانوا صادقين في التمسك بها لا تدعوهم بحالٍ من الأحوال إلى التطرف والإرهاب.

ثم يقول روجر بوسي: ((**الثانية**: هناك أناسٌ يرون التعدّديّة نعمةً، وعلامةً على كَرَم الربِّ الفيّاض. مثل هؤلاء على وعيٍ لأهمية التفاهم المتبادل، ويسعون للانخراط في حوارٍ مع أعضاءٍ ينتمون إلى أديانٍ أخرى. والتعدّدية الدّينية بالنسبة لهؤلاء موقفٌ في الحياة، ومَثَلٌ أعلى، مُلْهِمٌ. وهم يقولون: بأنّه ليس ثمّة شخصٌ مستقيمٌ فكرياً يمكن أن يدَّعي أنّ الصحةَ والقبولَ محصوران في دينه. عِدَّةُ لاهوتيين سلكوا هذه السبيلَ من أجل مصلحة سلام العالم. وقد بيّنوا أنّ الأديان العالميّة العظيمة تتشارك في أخلاق عالميّة عامةٍ. أعدادٌ متناميةٌ من الناسِ بعضهم يمكن أن نسمّيهم بأنّهم ليسوا " ذوي رؤيةٍ استثنائيةٍ"، عوضاً عن تسميتهم " تعدديّين" –يقعون تحت هذا الصنف)) [3].

أقول: من الصحيح القول بأنّ تعدُّد الأفكار ووجهات النظر – يمكن أن تنبثق عنه الحقيقة الكونيّة وتسطع شمسها؛ لكننا نتحدّث هنا عن حقيقةٍ دينيةٍ إسلاميةٍ تدعو صاحبها إلى الاعتقاد بأنّ الصحّة والقبول محصوران فيها، فهل يمكن لمن امتلك تلك الحقيقة وآمن بها إيماناً جازماً أن يتنكّر لها بمخالفة ما تدعوه إليه؟ لا يتأتّى له ذلك، هذا من جانب. ومن جانب آخر هل يُتصوَّر أن يتديَّن شخصٌ بمعتقدٍ ما – أيّاً كان هذا المعتقد – وهو لا يرى أنّ الصحّة والقبول قائمان فيه؟ بالطبع

---

[1] حضارة العرب ص 26.

[2] الإسلام والغرب للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي ص 59–61 . الجهاد الذي شرعه الله تعالى إنما هو للوقوف في وجه من يصدُّ عن سبيل الدعوة إليه وتبصير الناس بدينه، وفي وجه من يعتدي على شيء من حقوق المسلمين، أو يخطط للعدوان عليهم . وهذا هو مذهب جمهور الفقهاء. انظر المرجع السابق ص129.

[3] الإسلام والغرب بين أساطير الصدام وحقائق الانسجام لبشار بكور ص192.

لا[1]. وإذا كان ذلك كذلك فإنّ إلزامه بأنْ يعتقد بأنّ الصحّة والقبول ليسا محصورين في معتقَدِهِ، فيه حَجْرٌ على حريّته الفكريّة وإلزامٌ له برأيٍ لا يعتقده بل يعتقد خلافه، ولا يقلُّ ذلك سوءاً عن الإكراه على دين آخر. ومن هنا فليس صواباً أن يتَّهم بعدم استقامة فكره!! لاسيما ونحن في عصرٍ ندّعي أنه عصر الحريّة.

وقول روجر: إنّ عدّة لاهوتيين سلكوا هذه السبيل من أجل مصلحة سلام العالم، لا يصلح دليلاً على صحّة هذا السبيل من أجل هذه المصلحة. فتعدّد المعتقدات أمرٌ واقعٌ لا محالة، ولا يستطيع أحدٌ تجاهلَه. قال تعالى: ﴿ **وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِين** ﴾[هود/119]، وقال تعالى: ﴿ **وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِين** ﴾ [يوسف: 103]. كما أنّ السلام والأمن والعيش المشترك جميع ذلك لا يمسُّ بسوءٍ مادام يُدَّعى أنّه حقيقةٌ دينيّةٌ لا يحمل في ذاته نزعةً عدوانيةً شريرةً أو عنصريةً، ولا يجسِّد مبادئ تتنافى مع الأخلاق والقيم الإنسانية النبيلة. فإذا كانت الحقيقة الدّينيّة الإسلامية تقرُّ الاختلاف والتنوع في الواقع الإنساني، وتلتزم بالأخلاق والقيم الإنسانيّة النبيلة لاسيما الرحمة فأنى للإرهاب أو التطرّف أن يتطرَّق إليها؟!

وسبق أنّ ذكرنا أن أصحاب الرؤية الاستئثارية يُرجعون مصدر حقيقتهم العقديّة إلى الله تعالى. وكلّ فريقٍ منهم يدّعي امتلاكه لها. بيد أنّ الحقيقة الإلهيَّة لا يمكن أن تتعارض أو تتناقض، والحال أنّ الموجود منها في الواقع بخلاف ذلك. ولذا فإنّ الأديان الواسعة الانتشار في العالم وإن كانت تتشارك في أخلاقٍ عالميّةٍ عامةٍ؛ فإنّ ذلك لا ينفي وجود الاختلاف فيما بينها، وليس من الحكمة – مادام واقعاً– إنكارُه، بل الحكمة اللجوء إلى التفاهم والحوار المتبادل لاستجلاء وجه الحق فيه.

يقول روجر بوسي: ((**الثالثة**: هناك أناس لُقِّنوا قيماً حديثةً منكِرَةً للخيرِ عند البشر يرونَ ظاهرة التعدّد الدّيني إشارةً أخرى على أنّ الدّين نفسه منطوٍ على الفوضى.

يقول حسين نصر[2]: " **قد اسْتَعْمَلَ البعضُ تعددَ الأشكال الدّينيّة حجةً ضدَّ صحّةِ جميعِ الأديان** ". إنّ الدّين عند هؤلاء اللادينيين الدُّوغماتيين (Dogmatic)[3]يجعلُ الناسَ يؤمنون بالخرافة ومتعصبين. وهذه كانت وجهة نظر اللادينيين الهيومانستيين (Humanists)[4] منذ عصر فولتير. بالنسبة لهؤلاء " **الدّينُ سُمٌّ في الدَّمِ... اسم المشكلةِ هو الربُّ** "))[5].

أقول: هذه الفئة من الناس – في الواقع– قد تكون ضحية التباس الحقيقة عليها واختلاطها بجملة ركام الحقائق المتعارضة أو المتناقضة. ولَئِن اعتقد بعض الأفراد بأنّ ثمّةَ مصلحةً في إقرار تعدّد الحقيقة الدّينيّة –على النحو المذكور

---

[1] ينقل روجر نفسه عن اللاهوتي العالمي جون هيك من مقالٍ له عنوانه: ((هل المسيحية هي الدّين الحقُّ الوحيد؟)) وقوله : ((جلُّ المسيحيين قد يعتبرون هذا السؤال غريباً، وسيكون جوابهم: نعم، مستشهدين بالكلمات المشهورة التي قالها عيسى: ((أنا هو الطريقُ والحقُّ والحياة، ليس أحدٌ يأتي إلى الأب إلا بي)) [يوحنا/ 6:14])). [الإسلام والغرب بين أساطير الصدام وحقائق الانسجام لبشار بكور ص 197] إذاً ما قلناه هو ما يؤيده الواقع المشهود.

[2] سيد حسين نصر: باحث إيراني مشهور، خريج جامعة هارفرد، معنيٌّ بالفلسفة الإسلامية والتصوف. من تعليق المترجم.

[3] الدوغماتيون: الذين يعتقدون صحة آرائهم دون دليل.

[4] الهيومانستيون :الذين يؤمنون أن حل مشاكل البشر معتمد على العقل لا العقائد الدّينية. من تعليق المترجم.

[5] الإسلام والغرب بين أساطير الصدام وحقائق الانسجام لبشار بكور ص193.

في الفئة السابقة– فإنّ لها في الوقت نفسه نتائج سلبية من أهمها: النظرُ إلى الدّين نظرةَ إنكارٍ ونفيٍ له بالكلية، ورؤيةُ ((**تعدّدِ الأشكال الدّينيّة حجةً ضدَّ صحةِ جميع الأديان**))، ووسْمُ المتدينين بالخرافة والتعصّب!! إنّ العقلية العلمية اللادينية المعاصرة أدّت إلى فقد الإحساس بأيِّ شيء مقدّس، وإلى فقد البشر لإنسانيتهم وأنْ يصبحوا عبيداً لأهوائهم ومطامعهم، ولذا كثر القتل وفشا الفساد والظلم والعدوان في العصر الحديث المتحضر!!. ومن هنا فإنّ الخطر الحقيقي يكمن في هذا التوجّه لدى هذه الفئة التي لم تعترف بصحّة حقيقةٍ دينيّةٍ أصلاً؛ والذي يحرم الإنسانية من كلّ القيم الأخلاقية النبيلة التي تدعو إليها الأديان المنتشرة على اختلافها وتعدّدها.

ويتابع الأستاذ روجر كلامه قائلاً: ((الاعتداءات الانتحارية على البنتاغون ومركز التجارة العالمي في 11/سبتمبر/ 2001م، التي مات فيها أناسٌ من أمم وعقائدَ مختلفةٍ، بمن فيهم المئات من المسلمين، يمكن عدّها هجوماً مدّمراً على مفاهيم تعدّد الثقافات والتعدّدية الدّينية.... اعتبر الكثيرون هذه الجريمة دليلاً على أنّ الإسلام غيرُ متوافقٍ مع القيم الحضارية، وقد رأوا فيها أيضاً تحقيقاً لتحذيرات هنتنغتون التنبؤية حول صراع الحضارات)) [1].

ويقول روجر أيضاً: ((اليوم عندما ثبتت صحةُ نظرية المؤامرة للتهديد الإسلاميّ العالميّ، صار يُعتقد على نحوٍ واسع أنّ الإسلام والإرهاب مترادفان، وأنّ الإسلام يمثّل تهديداً للحضارة. الكثير من الصحفيين هيجو المشاعر التي هي ضدُّ الإسلام عن طريق نشر صورةٍ مشوّهةٍ عن الإسلام، مع أنه يجب الإقرار بأنّ بعض الإسلاميين ربما يوافقون على الآراء المعزوّة إليهم)) [2].

أقول: لي ملاحظتان هنا: الأولى: بعد الإقرار ببشاعة هذه الجريمة الإرهابية ينبغي القول إنّه من المستبعد أن تكون قد وقعت في سياق الهجوم المدمّر على مفاهيم تعدّد الثقافات والتعدّدية الدّينية، بدليل أنّ عدداً كبيراً من المسلمين – باعتراف روجر– قد قضى فيها أيضاً، ممّا يشير إلى أنّ ثمّة أسباباً أخرى وراءها ينبغي البحث عنها. الثانية: ذكر روجر في كلامه السابق أنّ الكثيرين عدّوا هذه الجريمة دليلاً على أنّ الإسلام غير متوافق مع القيم الحضارية، ورأوا فيها أيضاً تحقيقاً لتحذيرات هنتنغتون التنبؤية حول صراع الحضارات. وهذا الكلام منه وإن كان لا يعبّر بوضوح عن رأيه الشخصيّ الصريح في الإسلام– على الأقل في هذا الموضع– إلا أنّ فيه ما يبيِّن طريقة تعامل الغرب معه بصورة عامة، ويفصح عن موقفه منه. فالإسلام هو الخطر الدّاهم القادم، والإسلام مرادف للإرهاب، والإسلام يمثّل تهديداً للحضارة!! هذه هي الصورة المشوّهة عن الإسلام، والتي تولّى كبرها الإعلام الغربي زوراً وبهتاناً [3]. في حين أن الإرهاب لا دين له – وقد أشار إلى ذلك روجر نفسه عند حديثه عن الفئة الأولى السابقة– وأنّ الأمن والسلام والحضارة الحقيقة في ظلِّ الإسلام.

وفيما يخصُّ رسالةَ الإسلامِ العالمية يذكر الأستاذ روجر قول الله تعالى: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ رَحْمَةً لِّلْعَالَمِين** ﴾ [الأنبياء/107] ويقول أيضاً: ((أيّ لكلِّ البشر في كلِّ الأماكن)) ثم ينقل قولَ أحد علماء الهند من المسلمين هو سيد أمير علي (1928 م): ((**إنّ عالميةَ الإسلام وتوسُّعَهُ، وتسامُحَه مع كلّ العقائد الأخلاقية قد أُسيء فهمُها بالكامل، وتمَّ**

---

[1] المرجع السابق المكان نفسه.

[2] المرجع السابق ص 208.

[3] خير دليل على ذلك الفيلم الوثائقي (العرب السيئون: كيف تشوّه هوليود أمةً): ((مدة الفيلم خمسون دقيقة، وهو عبارة عن مقابلة مع الدكتور جاك شاهين – أمريكيٌّ من أصلٍ عربيٍ– بروفسور الإعلام في جامعة ألينوي في الولايات المتحدة. يعرض الدكتور شاهين بالتفصيل الكيفية التي تناولت فيها هوليود العرب في غضون قرن كامل، بدءاً من السينما الصامتة وحتى أفلام حديثة مثل (سيريانا) و(مملكة الجنة). يقول شاهين: إنّ صورة العرب في هوليود بقيت نفس الصورة التي صوّرها الأوروبيون والمستشرقون. فهم وحوش، ومرتزقة، برابرة، أغبياء، متعطشون للحروب، إرهابيون، يلهثون وراء المادة، ويعشقون الجنس. والعربيُّ في المنظور الغربيِّ الهوليوديِّ بدويٌّ، قاطع طريق، وإرهابيٌّ يفجر الطائرات، والمرأة في عرفه حقيرة، وهي أداة للزينة، ومرتع لإشباع الغرائز)). الإسلام والغرب بين أساطير الصدام وحقائق الانسجام لبشار بكور ص 124–125.

إفسادُها، وإخفاؤها عمداً بسبب تعصُّب الأديان المنافسة)). وقولَ الباحث الإيراني المشهور سيد حسين نصر: ((**العالمية في الحقيقة، بالمعنى العميق للكلمة، هي تماماً سبب وجودِ الإسلام**)) [1]. ويتبعهما بقوله: ((وقد اقترح جوناثن ساكس [2] " أنّ العالمية ردٌّ غير كافٍ للقَبَلِيَّةِ، وليس بأقلّ خطورة منها" والسبب أنها تقود إلى الاعتقاد بوجود حقٍّ واحدٍ، على كلّ إنسانٍ أن يتحوّل إليه، ولو عن طريق الإكراه إنْ لزم الأمر. هذا قد يكون صحيحاً في مجال الإيديولوجيات السياسية، مثل الشيوعية، أو التوحّد الثقافي، والمادية المنكرة للخير عند البشر، والتي هي جميعاً من مفرزات العولمة. ولكن هذا ليس فهمي للعالميّة بالمعنى الروحي أو الأخلاقي)) [3].

وأقول: إنّ ما نقله روجر عن جوناثن ساكس يؤكّد صحّة ما قاله سيد أمير علي من أنّ عالمية الإسلام وتوسعه وتسامحه مع كلّ العقائد قد أُسيء فهمُها بالكامل... إلخ . وما ذُكِرَ في بيان سبب خطورة عالمية الإسلام غير صحيح؛ لأنّه لا يلزم من العالمية حمل الآخرين على الإيمان بالإسلام عن طريق الإكراه. ومن المعلوم أنّ الإكراه محرمٌ، وأنّ إيمان المكرَهِ غيرُ صحيحٍ، ولا ينفع صاحبه شيئاً. وقد سبقت الإشارة إليه.

وحسناً فعل روجر حينما ذكر أنّ ذلك قد يكون صحيحاً في مجال الإيديولوجيات السياسية، مثل الشيوعية، أو التوحّد الثقافي، والمادية المنكرة للخير عند البشر، التي هي جميعاً من مفرزات العولمة!! ومرةً أخرى نصل إلى تحديد مكمن الخطر الحقيقي وما يبعث على الإرهاب. والإسلام بريءٌ منه.

الخاتمة:

يمكننا هنا أن نلخّص أهمّ نتائج البحث بالآتي:

1 – خطأ من نفى الحقائق، وإمكان الوصول إليها، واليقين بها.

2– اعتقاد الحق لا يمكن أن يكون وسيلة للظلم والقتل و الإرهاب. فالدّين الحق يقرُّ بالكرامة الإنسانية وبالعدل و المساواة، ويدعو إلى الإحسان مع الآخر المخالف في العقيدة ما لم يصدر منه إيذاء للمسلمين. قال تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ** ﴾ [الإسراء: 70] وقال تعالى: ﴿ **لاَ يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِين ۞ إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الظَّالِمُون**﴾ [الممتحنة/8 – 9].

3– من الطبيعي أن يختلف الناس في طباعهم وعاداتهم وثقافاتهم، وفيما يحبون ويبغضون، ويقدِّمون ويؤخرون، بل وما يعتقدون أيضاً. وينبغي أن يكون الاختلاف سبيلاً للتعاون والتكامل لا للتخاصم والعداوة. قال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ** ﴾ [الحجرات/13].

4– في الدعوة إلى دين الله عز وجل أمرنا باتخاذ منهج سليمٍ يحترم الإنسان وعقله وكرامته. قال تعالى: ﴿ **ادْعُ إِلى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِين** ﴾ [النحل/125] فرداً كان المحاوَرُ أم أمةً.

---

[1] الإسلام والغرب بين أساطير الصدام وحقائق الانسجام لبشار بكور ص200 .

[2] جوناثن ساكس: كبير حاخامات التجمعات اليهودية المتحدة في الكومنولث، وأستاذ زائر في عدد من الجامعات العالمية، وهو يدرس علم اللاهوت والفلسفة. المرجع السابق ص 216.

[3] المرجع السابق ص 201.

5- لا يمكن أن تكون الأديان السماوية المنزلة سبباً للإرهاب، وهي تشترك في تحريم القتل والظلم والعدوان. وإنّ للإرهاب أسباباً أخرى ينبغي البحث عنها ومعالجتها.

المصادر والمراجع

أبكار الأفكار في أصول الدين: سيف الدين الآمدي، ت.د. أحمد محمد المهدي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة 1423هـ - 2002م.

الإسلام العالمي: استجابة المسلمين للتعدّدية الدّينية: روجر بوسي. مقالة مترجمة مطبوعة في كتاب الإسلام والغرب بين أساطير الصدام وحقائق الانسجام لبشار بكور.

الإسلام والغرب: الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، ط/2 دار الفكر، دمشق 1429هـ-2008م.

الإسلام والغرب بين أساطير الصدام وحقائق الانسجام: بشار بكور، ط / 1 دار الثقافة والتراث، دمشق 1429هـ/2008م.

أصول الدين: عبد القاهر البغدادي، المكتبة العثمانية، لاهور 1399هـ.

الأعلام: خير الدين الزركلي، ط/6 دار العلم للملايين، بيروت 1984م.

الاقتصاد في الاعتقاد: الغزالي، اعتنى به مصطفى شيخ مصطفى، ط/ 1 دار غار حراء، دمشق 1421هـ-2001م.

إلجام العوام عن علم الكلام: الغزالي، تصحيح وتعليق وتقديم محمد المعتصم بالله البغداي، ط/ 1 دار الكتاب العربي، بيروت 1406هـ 1985م.

بحر الكلام: أبو المعين النسفي، مطبعة كردستان العلمية بمصر 1329هـ-1911م.

تاريخ الفلسفة اليونانية: يوسف كرم، راجعته ونقحته الدكتورة هلا رشيد أمّون، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

تحرير المطالب لما تضمّنته عقيدة ابن الحاجب: لأبي عبد الله محمد البكي الكومي، دراسة وتحقيق د.أحمد الزبيبي، رسالة دكتوراه مقدّمة لقسم الدراسات الإسلامية في جامعة البنجاب لاهور 1996م، ومحفوظة في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق تحت رقم: ط6289.

تفسير القرآن العظيم: لابن كثير، تحقيق سامي بن محمد سلامة، الإصدار الثاني، ط/ 1 دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض 1422هـ-2002م.

التفسير الكبير: الفخر الرازي، ط / 3 ، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

تمهيد للفلسفة: الدكتور محمد حمدي زقزوق، ط/4 دار المعارف، القاهرة 1992م.

تهذيب التهذيب: لابن حجر العسقلاني، حققه وعلق عليه مصطفى عبد القادر عطا، ط/ 1 دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1415هـ-1994م.

التوحيد: أبو منصور الماتريدي، حققه وقدّم له الدكتور فتح الله خليف، المطبعة الكاثوليكية لبنان 1982م.

حضارة العرب: غوستاف لوبون، تحقيق عادل زعيتر، ط 3 دار إحياء التراث العربي، بيروت 1979م.

دروس في تاريخ الفلسفة: الدكتور إبراهيم بيومي مدكور والأستاذ يوسف كرم، مطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة القاهرة 1946م.

الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية: أبو عذبة، ط/1 دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند بحيدر آباد الدكن 1322هـ.
شرح العقائد النسفية: التفتازاني، الجمعية الإسلامية الصينية، بكين 1985م.
شرح المقاصد في علم الكلام: التفتازاني، دار المعارف النعمانية، لاهور 1401هـ-1981م.
صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط ، ط / 2 مؤسسة الرسالة ، بيروت 1993م.
ضحى الإسلام: أحمد أمين، القاهرة 1946م.
عون المريد لشرح جوهرة التوحيد: عبد الكريم تتّان ومحمد أديب الكيلاني، ط/ 1 دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 1415هـ-1994م.
فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة: الغزالي، ضبطه وقدّم له رياض مصطفى العبد الله، ط/ 1 دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 1417هـ-1996م.
كبرى اليقينيات الكونية: الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، ط/6 دار الفكر دمشق 1399هـ.
لماذا الدين ضرورة حتمية؟ مصير الروح الإنسانية في عصر الإلحاد: الدكتور هوستن سميث، تعريب وحواشي الأستاذ سعد رستم، ط/1 دار الجسور الثقافية حلب 1426هـ-2005م.
المختار من كنوز السنة النبوية: الدكتور محمد عبد الله دراز، مطبوعات أبناء المرحوم الحاج محمد عدنان رابح الجزائري 1350هـ-1932م.
- المدخل إلى دراسة علم الكلام: الدكتور حسن محمود الشافعي، ط 1 ، إدارة القرآن كراتسي 1989م.
- مدخل نقدي لدراسة الفلسفة: الدكتور محمد عبد الله الشرقاوي، ط/2 دار الجيل بيروت مكتبة الزهراء بحرم جامعة القاهرة 1410هـ-1990م.
مقدمة ابن خلدون: ابن خلدون، دار الجيل، بيروت.
من التسامح إلى التعايش: التغير في المنظومة القيمية - رؤية فلسفية. مقال مقدّم إلى مؤتمر التسامح الديني في الشريعة الإسلامية، المنعقد في دمشق بتاريخ 19 - 20 رجب 1430 هـ الموافق 11 - 12 / تموز 2009م.
الموسوعة الفلسفية المختصرة: نقلها عن الانكليزية فؤاد كامل - جلال العشري- عبد الرشيد الصادق، دار القلم بيروت.
موقف العقل والعلم والعالم من ربّ العالمين وعباده المرسلين: مصطفى صبري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام: الدكتور علي سامي النشار، ط/9 دار المعارف، 1995م.
نظم الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية مع ذكر أدلة الفريقين: شيخ زاده، ط/1 المطبعة الأدبية بسوق الخضار القديم بمصر 1317هـ.